

الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦ دراسة سياسية وإحصائية



تحـرير جــواد الحمــد عبـد الحميد الكيـالي **إعــداد** أيمـن خـاطر عبـد الله المجـالي

فهرست الموضوعات

۸.	١. المقدمة
۱۱	٢. التوزع الجغرافي للناخبين والدوائر والمقاعد
١٥	٣. قراءة في خريطة المرشحين
۱٧	٣. ١. توزع المرشحين جهوياً ومناطقياً
۲.	٣. ٢. الواقع الحزبي في قوائم المرشحين
۲۲	٣. ٢. ١. الأحزاب السياسية ذات «المرجعية الإسلامية»
۲٥	٣. ٢. ٢. الأحزاب اليسارية والقومية
۲٧	٣.٢.٣. أحزاب تيار الوسط
۲۸	٣. ٣. المرشحات
49	٣. ٤. المرشحون في دوائر البدو
٣١	٣. ٥. المرشحون المسيحيون
٣٣	٣. ٦. المرشحون الشركس والشيشان
٣٤	٣. ٧. المرشحون المستقلون
٣٥	٤. قراءة في نتائج الانتخابات
٣٧	٤. ١. نسبة المشاركة في التصويت
٤٨	٤. ٢. نتائج القوائم
٤٩	٤. ٣. نتائج الأحزاب
٥٣	٤. ٣. ١. نتائج التحالف الوطني للإصلاح
٥٧	٤.٤. نتائج المرأة
٥٨	٤. ٥. نتائج النواب السابقين
٥٩	٤. ٦. المنواب المستقلون
٦.	ه. أثر نتائج الانتخابات على الحياة السياسية
٦٢	ه. ١. أثرها على الحياة الحزبية:
٦٢	٥. ٢. أثرها على الحكومات البرلمانية
٦٣	ه. ٣. أثرها إقليمياً ودولياً
٦٤	٦. توصيات
	٧. الملاحق
9 £	٨ . الملخص التنفيذي باللغة الأنجليزية

فهرست الجداول

- جدول رقم (١): أعداد الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية حسب المحافظة والمدائرة الانتخابية
- جدول رقم (٢): أعداد المرشحين لانتخابات ٢٠١٦ حسب المحافظة والدائرة الانتخابية والقوائم
 - جدول رقم (٣): أعداد الناخبين والمقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات
- جدول رقم (٤): قوائم التحالف الوطني للإصلاح والأصوات التي حصلت عليها
 والنسبة المئوية من المجموع الكلى للمقترعين

فهرست الأشكال

- شكل رقم (١): عدد مقاعد مجلس النواب الثامن عشر
- شكل رقم (٢): توزيع المرشحين حسب الدوائر الانتخابية
- شكل رقم (٣): أعداد المرشحين والقوائم موزعين حسب الجنس والديانة والعرق
 - شكل رقم (٤): نسبة القوائم الحزبية إلى مجموع القوائم العام
 - شكل رقم (٥): المرشحون الحزبيون (المُعلنون)
 - شكل رقم (٦): المرشحات للانتخابات النيابية ٢٠١٦ من الأحزاب والأقليات
 - · شكل رقم (٧): المرشحون في دوائر البدو
 - شكل رقم (٨): المرشحات في دوائر البدو
 - شكل رقم (٩): نسب توزع المرشحين المسيحيين على الدوائر الانتخابية
 - شكل رقم (١٠): نسبة المرشحين الحزبيين والمرأة من المرشحين المسيحيين
 - شكل رقم (١١): توزيع المرشحين الشركس والشيشان على الدوائر
 - شكل رقم (١٢): عدد المُقترعين ونسبته من العدد الإجمالي
 - شكل رقم (١٣): نسبة المقترعين من عدد المسجلين
 - شكل رقم (١٤): توزيع المقترعين حسب الفئات العمرية
 - شكل رقم (١٥): نسب المشاركة حسب الدائرة الانتخابية
 - شكل رقم (١٦): أعداد الناخبين المقترعين حسب الدائرة الانتخابية
 - شكل رقم (١٧): أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر عمّان
 - شكل رقم (١٨): أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر إربد
 - شكل رقم (١٩): أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر الزرقاء
 - شكل رقم (٢٠): أعداد الناخبين والمقترعين في بقية الدوائر
- شكل رقم (٢١): القوائم التي حصلت على مقعد واحد على الأقل نسبة إلى مجموع القوائم
 - شكل رقم (٢٢): المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب (المعلن عنهم من المرشحين)
 - شكل رقم (٢٣): نتيجة قوائم التحالف الوطني للإصلاح
 - شكل رقم (٢٤): المقاعد التي حصل عليها التحالف الوطني للإصلاح
 - شكل رقم (٢٥): المقاعد التي حصلت عليها المرأة
 - شكل رقم (٢٦): المقاعد التي حصل عليها النواب السابقون
 - شكل رقم (٢٧): توزيع مقاعد المجلس حسب المستقلين والحزبيين والمرأة
 - شكل رقم (٢٨): توزيع مقاعد المجلس حسب الكتل التي حصلت على أكثر من مقعد

١. المقدمة

تحتل «الانتخابات النيابية» موقع الصدارة في مفهوم الديمقراطية بوصفه مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة ونزيهة. وبذلك تُعدّ الانتخابات آلية لتحقيق مجموعة من المقاصد، ومن أهمها: التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أوضح صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وهو الاقتراع العام. واختيار الحكومات؛ حيث توفر الانتخابات الطريقة التي يتم من خلالها اختيار الحكومات بتفويض شعبي، وتسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية من خلال إتاحة آلية للتداول على السلطة، وتوفير الشرعية السياسية أو تجديدها(۱).

وفي هذا السياق يُعلِي الدستور الأردني من شأن مجلس النواب الذي يُعدّ حصيلةً لعملية الانتخابات، وقد قدَّم الدستور في مادته الأولى، التي تحدّث فيها عن نظام الحكم، كلمة النيابي على كلمة الملكي، ما يشير إلى أن المُشرِّع يدرك أهمية المجلس النيابي في بناء الدولة، وبالتالي في ترسيخ شرعية الحكم المُستَند إلى الشعب، حيث تنص المادة الأولى من الدستور على أن : المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة مُلْكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي "".

وتُعدّ الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ منعطفًا في تاريخ الانتخابات النيابية في الأردن؛ حيث جرت-ولأول مرة منذ عام ١٩٩٣- وفق قانون انتخابي يعتمد القائمة النسبية المفتوحة (٣) أقرّه مجلس النواب السابع عشر، بعد أن كانت تُجرى وفق قانون الصوت الواحد (٤) وبصيغ مختلفة. كما أن الانتخابات جرت في ظل إنهاء أبرز مكونات المعارضة الأردنية- وهو حزب جبهة العمل الإسلامي-حقبة من مقاطعة الانتخابات النيابية استمرت تسع سنوات، والتي بررها الحزب باستمرار اعتماد

⁽۱) انظر عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللجنة العربية لحقوق الانسان، في: /http://www.achr.eu art220.htm

^{84%}D8%AF%http://www.moi.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/%D8%A7%D9 في: (٢) انظر الدستور الأردني في: 88A%20%D9%86%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%20%D8%A7%D9%88%D8%B3%D8%B3%D8%AA%D9 pdf.0_87%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9

⁽٣) ويعني نظام القائمة النسبية في الدول ذات الأحزاب القوية والمتنافسة أن يشكل كل حزب قائمة تحتوي على مرشحيه في الانتخابات، حيث يتم وفق النظام الانتخابي اختيار مرشح أو أكثر من القائمة الحزبية، بينما يتم تحديد نسب تمثيل هذه الأحزاب في البرلمان بناءً على نسب الأصوات التي حصل عليها كل حزب. ونظراً لضعف الحالة الحزبية في الأردن فقد سمح القانون بقيام مجموعة من الأفراد بتشكيل قائمة محددة بناء على تيار يجمعهم أو فكر سياسي أو اجتماعي أو حزبي أو غيره.

⁽٤) قانون يعتمد الدوائر الضيقة بحيث يتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة.

قانون الصوت الواحد للانتخابات النيابية، والذي اعتبره مناقضاً لأهداف العمل الحزبي، وجاءت مشاركة الحزب في ظل التوتر الذي يشوب العلاقة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين، والتي يعد الحزب المُعبِّر السياسي عن مواقفها وسياساتها.

وفي ظل القانون الجديد وعدم وجود مقاطعة من أي تيار سياسي، جرت الانتخابات النيابية يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، وشارك فيها (٢٩,٠٤٤) ناخباً بنسبة (٣٦,١٪) مِمَن يحق لهم الاقتراع. وكان من أبرز نتائج هذه الانتخابات حصول حزب جبهة العمل الإسلامي تحت اسم «التحالف الوطني للإصلاح» على ١٥ مقعداً، وتمكن ٥ سيدات من الفوز بالتنافس المباشر في القوائم على مستوى المملكة، إضافة إلى أن نسبة المشاركة كانت متدنية مقارنة بسابقتها.

وأشرفت على الانتخابات «الهيئة المستقلة للانتخاب»، وهي ثاني انتخابات نيابية تشرف عليها الهيئة، وقد عملت الهيئة وفق قانونها على إجراء مراحل الانتخاب في مواعيدها، من حيث سجلات الناخبين والاعتراض عليها، ومراحل الترشح والاعتراض عليها، ومراحل الانتخاب وإصدار النتائج. وعليه، فقد اعتمد هذا التقرير على الأرقام الرسمية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخابات، أما من حيث تصنيف المرشحين فقد اعتمد على ما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، علماً بأن نسبة قليلة من المرشحين عرفت عن نفسها وعن خلفياتها الفكرية أو الحزبية، باستثناء مرشحي «حزب جبهة العمل الإسلامي» والتحالف الوطني للإصلاح المنبثق عنه للانتخابات، ما جعل تصنيف الأخرين يتسم بالصعوبة.

ولذلك يُعدّ أبرز ما واجه مُعدًي التقرير قلّة المعلومات بشأن الخلفيات الحزبية للقوائم والمُرشحين، فبالإضافة إلى عدم توفر تلك المعلومات، فإن المرشحين والقوائم لم يبدوا اهتماماً في إبراز خلفياتهم الحزبية في سيرهم الذاتية أو برامجهم الانتخابية، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه التقرير من ضعف الأحزاب في استقطاب الناخبين، وكوْن الخلفية الحزبية، في الغالب، ذات أثر سلبيّ على المرشح والقائمة. كما أن عدم توافر المعلومات الرسميّة من خلال موقع الهيئة المستقلة للانتخابات بالسرعة المطلوبة، إضافةً إلى تجاهل الموقع لتصريحات رئيس الهيئة وتفاصيل المؤتمرات الصحفية التي عقدها الرئيس أو الناطق باسم الهيئة، شكل تحدياً علمياً ومعلوماتياً لدى معدي التقرير، وقد لاحظوا تضارباً في المعلومات التي نشرتها الصحف والمواقع الإخبارية المحلية لهذه المؤتمرات والتصريحات، وهو ما أدى إلى التردد والتدقيق في اعتماد التصريحات الواردة فيها على أهميتها للتقرير.

كما أن عدم إصدار الهيئة للنتائج التفصيلية لمراكز الاقتراع والصناديق واكتفائها بنشر نتائج

الدوائر على موقعها الإلكتروني حال دون إجراء دراسة تفصيلية على عينات من هذه المراكز والصناديق يمكن تعميمها.

ومع تغطية التقرير لجوانب متعددة تتعلق بانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، فإن جوانب أخرى ما زالت بحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء عليها، وخاصة ما يتعلق منها بقانون الانتخاب المعتمد وضرورة تعديله باتجاه تعزيز تمثيلية أكبر للمجلس النيابي. كما أن مسألة تدني نسبة المشاركة في كل دوائر عمّان والزرقاء وإربد بحاجة إلى دراسة مفصلة تقدم توصيات لكافة الجهات المعنية في البلاد.

وأخيراً فإن دراسة عينات تفصيلية من الدوائر ومراكز الاقتراع والصناديق، في حال توفرها، وفق أسس إحصائية وعلمية يمكن أن تُقدّم خريطة أكثر تفصيلاً وعمقاً بشأن التوجهات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتصويت في الانتخابات.

٢. التوزع الجغرافي للناخبين والدوائر والمقاعد

حظیت العاصمة عمّان بدوائرها الخمس التي يبلغ عدد الناخبين فيها (٢٩،٧٥٥,١) ويشكلون (٢٧,٧٪) من مجموع الناخبين، بـ(٢٩) مقعداً، ومن ضمنها مقاعد الكوتا، وتلك المخصصة للمسيحيين والشركس والشيشان، وبذلك شكّلت المقاعد المخصصة للعاصمة ما نسبته (٢٢،٣٪) من مجمل مقاعد مجلس النواب، والبالغة (١٣٠) مقعداً. أما محافظة إربد التي يبلغ عدد الناخبين فيها (٧٤٨,٧٥٢) وشكّلوا (١٨٠١٪) من مجموع الناخبين، فقد خُصّص لها (٢٠) مقعداً شكّلت (١٥٠٤٪) من مقاعد المجلس. وأما محافظة الزرقاء بدائرتيْها التي يبلغ عدد الناخبين فيها (١٠٠٠) وشكّلوا (١٤،١٠٪) من مجموع الناخبين، فكان لها (١٣) مقعداً، وشكّلت ما نسبته (١٠٪) من مقاعد مجلس النواب.

وخصص القانون لكل من محافظتي الكرك والبلقاء (١١) مقعداً، وشكّلت ما نسبته (٥,٨٪) لكل منهما، كما خصص لكل واحدة من محافظات: معان، والمفرق، والطفيلة، ومأدبا، وجرش، وعجلون (٥) مقاعد، وشكّلت ما نسبته (٨,٣٪) لكلً منها، في حين خصص لكل واحدة من محافظات: العقبة، وبدو الشمال، وبدو الوسط، وبدو الجنوب (٤) مقاعد، وشكّلت ما نسبته (٧٠,٣٪) لكل منها. وبذلك خصص القانون (٦٢) مقعداً للمحافظات الكبرى الثلاث بنسبة (٧٤٪) من مقاعد المجلس، فيما بلغت نسبة من يحق لهم الانتخاب في هذه المحافظات (٢٩,٩٪) من مجموع الناخبين في المملكة، بفارق تمثيلي بلغ (٢٠,٧٪) أقل من الحصة الطبيعية.

ومن هنا يشير بعض المراقبين إلى أن التباين الكبير بين نسبة الناخبين ونسبة المقاعد في المدن الرئيسة الثلاث (عمّان، إربد، الزرقاء) التي تضم الكتلة الأكبر من السكان، وتضم الجزء الأكبر من الحراك السياسي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وربما من المعارضة السياسية في البلاد، يمثل خللاً مبدئياً في تركيبة مجلس النواب وخللاً في تمثيل الهيئة الناخبة.

وقد كانت هناك عدة محاولات لرفع نسبة تمثيل المدن الرئيسة في مجلس النواب، وبالفعل ارتفع عدد مقاعدها عمّا كانت عليه في انتخابات سابقة وخصوصاً في محافظة الزرقاء، إلا أن الفجوة ما زالت قائمة بين نسب عدد المقاعد ونسب عدد الناخبين في كلّ من محافظات عمّان وإربد والزرقاء. انظر جدول رقم (١).

جدول رقم (١) أعداد الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية حسب المحافظة والدائرة الانتخابية

النسب	عدد	الكوتا النسائية	عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة			النسب			
المئوية للمقاعد			شركس- شيشان	مسيحي	ذكر/ مسلم	المئوية للناخبي <i>ن</i>	عدد الناخبين	الدائرة الانتخابية	المحافظة
		1	-	-	٥	٧,٠٣	79+,177	العاصمة/ الدائرة الأولى	العاصمة عمان
			-	-	٦	۹,۷۰	٤٠٠,٤٥٢	العاصمة/ الدائرة الثانية	
YY , Y %	49		١	١	٤	٥,٨٦	727,191	العاصمة/ الدائرة الثالثة	
			-	-	٤	٦,٠٣	729,170	العاصمة/ الدائرة الرابعة	
			١	ı	۲	۹,۰۹	TV0, £TT	العاصمة/ الدائرة الخامسة	
						۳۷,۷	1,000,70	المجموع	
			-	-	٦	٧,٨٩	440,91 %	إربد/ الدائرة الأولى	
				_					
				-	٤	۳,٥١	188,000	إريد/ الدائرة الثانية	
10,5%	۲٠	١	-	1	٤	٣,٥١	112,407		إريد
10, £%	۲۰	١		1 -				الثانية إربد/ الدائرة	إربد
10,5%	٧٠	١	-	1 -	٣	۲,٧٦	112,.07	الثانية إربد/ الدائرة الثالثة إربد/ الدائرة	إريد
10,8%	4.	١	-	1 -	٣	Y,V7 W,9V	115,.07	الثانية إربد/ الدائرة الثالثة إربد/ الدائرة الرابعة	إريد
10, 5%	۱۳	1	-	-	٥	۲,V7 ۳,9V	112,.07 177,A99 V£A,V07	الثانية إربد/ الدائرة الثالثة إربد/ الدائرة الرابعة المجموع	اربد الزرقاء

۸,٥%	11	١	_	۲	٨	٧,٢١	Y9V,A1A	البلقاء	البلقاء
۸,٥%	11	١	_	۲	٨	٤,٠٥	177,74.	الكرك	الكرك
٣,٨٤%	٥	١	_	-	٤	1,79	٥٣,٢١٧	معان	معان
٣,٨٤%	٥	١	_	_	٤	۲,۳۰	90,000	المضرق	المضرق
٣,٨٤%	٥	١	_	-	٤	١,٣٢	۵٤,٦٣٨	الطفيلة	الطفيلة
٣,٨٤٪	٥	١	_	١	٣	۲,٥٨	1.7,47.	مادبا	مادبا
٣,٨٤%	٥	١	-	-	٤	۲,٦١	1.47,747	جرش	جرش
٣,٨٤٪	٥	١	_	١	٣	۲,٤٥	1.1,117	عجلون	عجلون
٣,٠٧%	٤	١	-	-	٣	1,40	00,819	العقبة	العقبة
٣,٠٧%	٤	1	-	-	٣	۲,۰۳	۸۳,۹۱٤	البادية/ بدو الشمال	بدو الشمال
۳,۰۷%	٤	1	_	ı	٣	١,٣٦	٥٦,١٠٢	البادية/ بدو الوسط	بدو الوسط
٣,٠٧%	٤	١	-	-	٣	١,٥٥	78,049	البادية/ بدو الجنوب	بدو الجنوب
	14.	10	٣	٩	1.4	١	٤,١٣٠,١٤٥	المجموع	

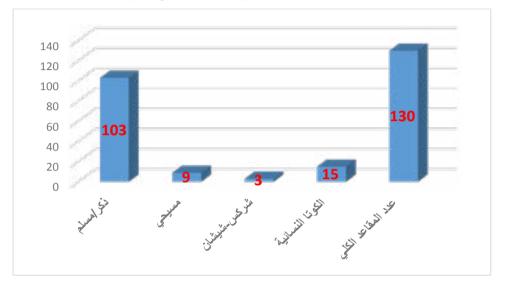
المصدر: أُعدّ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: http://www.entikhabat.jo

يُلاحظ من الجدول رقم (١) أن المملكة قُسمَت إلى (٢٣) دائرة انتخابية، خمس في العاصمة عمان، وأربع في محافظة إربد، واثنتين في محافظة الزرقاء، بينما عُدَّت كل محافظة من المحافظة، الأخرى دائرة انتخابية واحدة، كما عُوملت كل دائرة من دوائر البدو الافتراضية معاملة المحافظة، وبلغ عدد مقاعد مجلس النواب الثامن عشر (١٣٠) مقعداً، منها (١١٥) خُصصت لكافة الدوائر الانتخابية في المملكة، وتشمل (٩) مقاعد للمسيحين، موزعة على سبع دوائر، و(٣) مقاعد للشركس والشيشان موزعة على ثلاث دوائر، اثنتين في العاصمة عمان والثالثة في محافظة الزرقاء، و(١٥) مقعداً خصصت للكوتا النسائية بواقع مقعد واحد لكل محافظة من محافظات المملكة الـ(١٢)، إضافة لاعتبار كل دائرة من دوائر البدو محافظة لغايات كوتا المرأة.

ومن الجدير ذكره أن القانون قد أتاح للمرأة أن تنافس على المقاعد المخصصة للذكور مما جعل لها فرصتين: واحدة من خلال المكوتا، والأخرى من خلال المنافسة على مقاعد الرجال في حال حصولها على أعلى الأصوات ضمن القائمة التي ترشحت فيها.

ويبين الشكل رقم (٢) التوزيع المُفترض لمقاعد مجلس النواب الثامن عشر قبل الانتخابات، بحسب الديانة (مسيحي، مسلم)، والعرق (شركسي- شيشاني)، والكوتا المخصصة للنساء.

شكل رقم (۱) عدد مقاعد مجلس النواب الثامن عشر



يلاحظ من الشكل (١) أن إجمالي مقاعد مجلس النواب الثامن عشر (١٣٠) مقعداً، منها (١٠٣) للذكور المسلمين، و(٩) مقاعد للمسيحيين، و(٣) للشركس والشيشان، و(١٥) للكوتا النسائية.

٣. قراءة في خريطة المرشحين

بلغ عدد المرشحين للانتخابات في كافة دوائر المملكة الثلاث والعشرين والكوتا النسائية (١٢٥٢) مرشحاً ومرشحة، موزعين على (٢٢٧) قائمة بعد انتهاء فترات الطعن، ورغم انخفاض عدد المرشحين للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ عن عدد المرشحين الإجمالي للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، والبالغ عددهم (١٣٣٥)، أي بمقدار (٢٦,٦٪)، إلا أن نسبة المنافسة (عدد المرشحين إلى عدد المقاعد) لمرشحي انتخابات ٢٠١٦ يفوق نسبة المنافسة لمرشحي عام ٢٠١٣، حيث بلغت نسبة المنافسة في انتخابات ٢٠١٣ (٩,٨) مرشحاً لكل مقعد، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد مقاعد مجلس النواب الثامن عشر بعشرين مقعداً، حيث أصبحت (١٣٠) مقعداً بدلاً من (١٥٠) مقعداً.انظر جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) أعداد المرشحين لانتخابات ٢٠١٦ حسب المحافظة والدائرة الانتخابية والقوائم

	m e	اعداد المترشحين لانتخابات ٢٠١٦								
لمحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد القوائم	عدد الذكور	عدد الإناث	الشركس/ الشيشان	المسيحيون	العدد الكلي			
Ĭ	العاصمة/ الدائرة الأولى	١٤	11	۱۳	•	•	٧٤			
ال	العاصمة/ الدائرة الثانية	14	٦٣	١٢	•	•	٧٥			
لعاصمة	العاصمة/ الدائرة الثالثة	1.	٥٢	١٢	1.	٩	٦٤			
	العاصمة/ الدائرة الرابعة	11	٤٢	11	•		٥٣			
	العاصمة/ الدائرة الخامسة	14	٧٢	1.4	٦	•	٩.			
<u>)</u>	إربد/ الدائرة الأولى	14	٧٢	11	•	•	۸۳			
ار محافظة	إربد/ الدائرة الثانية	٩	٣٤	٩	•		٤٣			
اريد ار	إربد/ الدائرة الثالثة	٨	۳۰	٨	•	٧	۳۸			
51	إربد/ الدائرة الرابعة	٨	TE () Y	11	•	•	٤٥			

1707	٦٣	74	۲0٠	1	777	لجموع		
۳۱	•		٨	44.	٨	البادية/ بدو الجنوب	محافظة بدو الجنوب	
٤٥	•	٠	١٣	44	١٢	البادية/ بدو الوسط	محافظة بدو الوسط	
٣٠	٠	٠	11	19	۸	البادية/ بدو الشمال	محافظة بدو الشمال	
۳۱	•	•	٧	78	۸	العقبة	محافظة العقبة	
47	٦	•	٧	71	٦	عجلون	محافظة عجلون	
٣٩	•	•	٨	٣١	٩	جرش	محافظة جرش	
٤٨	1.	•	11	۳۷	١٠	مادبا	محافظة مادبا	
٤٠	•	•	٨	٣٢	٩	الطفيلة	محافظة الطفيلة	
۳۲	•	•	٧	70	٧	المفرق	محافظة المفرق	
**	•	•	٥	77	٨	معان	محافظة معان	
۸۹	14	•	١٤	٧٥	١٠	الكرك	محافظة الكرك	
11.	1+	•	۱۸	97	۱۳	البلقاء	محافظة البلقاء	
٤٤	•	٠	٩	٣٥	٩	الزرقاء/ الدائرة الثانية	الزرقاء	
٩٣	٨	٧	19	٧٤	17	الزرقاء/ الدائرة الأولى	محافظة	

المصدر: أُعدُ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: http://www.entikhabat.jo

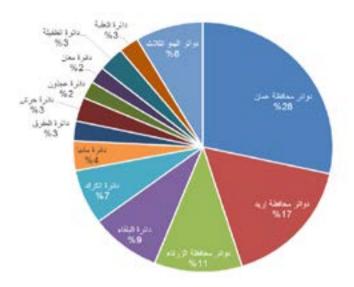
٣ . ١ . توزع المرشحين جهوياً ومناطقياً

تشير قوائم المرشحين إلى أن ثمة تفاعلاً مع عملية الترشح للانتخابات في جميع دوائر المملكة الثلاث والعشرين، فدوائر محافظة عمان الخمس ترشح فيها (٣٥٦) مرشحاً، بنسبة (٢٠,١٧) مرشحاً لكل مقعد، فيما ترشح في دوائر محافظة إربد الأربع (٢٠٩) مرشحاً، بنسبة (١٠,٥٠) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرتي محافظة الزرقاء ترشح (١٣) مرشحاً، بنسبة (١٠,٥٣) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة البلقاء ترشح (١١٠) مرشحين، بنسبة (١٠) مرشحين لكل مقعد، وفي دائرة الكرك (٨٩) مرشحاً، بنسبة (١٠) مرشحاً بنسبة (٢٠)) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفرق (٣٦) مرشحاً بنسبة (٤٠) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة جرش (٣٩) مرشحاً، بنسبة (٨,١) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة عجلون (٢٨) مرشحاً، بنسبة (٢٨) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفيلة (٢٥) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفيلة (٢٠) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفيلة (٢٠) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفيلة (١٠) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة العقبة (٣١) مرشحاً بنسبة (٨,٧) مرشحاً لكل مقعد، وفي دوائر البدو الثلاث (٢٠) مرشحاً، بنسبة (٨,٨) مرشحاً لكل مقعد، انظر جدول رقم مقعد، وفي دوائر البدو الثلاث (١٠٦) مرشحين، بنسبة (٨,٨) مرشحاً لكل مقعد، انظر جدول رقم وشكل رقم (٢)).

ويعتبر عدد الناخبين في الدائرة من العوامل المؤثرة في عدد المرشحين؛ إذ يُلاحظ أن عدد المرشحين يتناسب طردياً مع عدد الهيئة الناخبة في الدائرة، وعلى سبيل المثال بلغ عدد الناخبين في الدائرة الثالثة في عمّان (٢٤٢,٤٣٢) ولها أربعة مقاعد، ترشح فيها (٦٣) شخصاً، فيما دائرة معان التي بلغ عدد ناخبيها (٥٣,٢٥٧) ولها أربعة مقاعد ترشّح فيها (٢٧) شخصاً. كما أن عدد الناخبين في دائرة البلقاء بلغ (٢٩٧,٨١٨) ولها (١١) مقعداً، ترشح فيها (١١٠) أشخاص، في حين أن عدد الناخبين في دائرة الكرك يبلغ (٢٩٧,٨١٨)، ولها (١١) مقعداً، ترشّح فيها (٨٩) شخصاً.

ومن هنا يمكن ملاحظة زيادة عدد المرشحين في دوائر المدن الرئيسية الثلاث، عمّان وإربد والزرقاء، عنه في باقي الدوائر، حيث بلغ عدد المرشحين في عمّان وإربد والزرقاء (٧٠٢) مرشحاً، بمعدل (١١,٣) مرشحاً لكل مقعد من أصل (٦٢) مقعداً، فيما بلغ عدد المرشحين في باقي الدوائر (٥٥٠) مرشحاً بمعدل (٨,١) مرشحاً لكل مقعد من أصل (٦٨) مقعداً.

شكل رقم (٢) توزيع المرشحين حسب الدوائر الانتخابية



ورغم تفاوت أعداد المرشحين في الدوائر، إلا أن جميع الدوائر حظيت بعدد من المرشحين لم تظهر فيه ملامح أي مقاطعة. كما أن التوزع الجهوي للمرشحين يُشير إلى مشاركة جميع مكونات المجتمع الأردني من شتى الأصول والمنابت في الانتخابات: العشائر الشرق الأردنية وعشائر الأردنيين من أصل فلسطيني، والأردنيون من أصل شركسي وشيشاني، وأبناء البادية الأردنية، والأردنيون من أتباع الدين المسيحي، والذكور والإناث (انظر شكل رقم ٣)، ورغم تفاوت هذه المشاركة إلا أنها تظل مشاركة واضحة وليست رمزية، وينطبق ذلك على التوزع المناطقي للمرشحين، حيث تشير قوائم المرشحين إلى أن ثمة مرشحين من المدن والقرى والأرياف والمخيمات والبوادي.

شكل رقم (٣) أعداد المرشحين والقوائم موزعين حسب الجنس والديانة والعرق



أي مكون من مكونات المجتمع الأردني، أو أي منطقة من مناطق الأردن، ولا في أي دائرة انتخابية. وتشير قوائم المرشحين إلى أن ثمة تفاوتاً في الإقبال على الترشح للانتخابات بين مكونات المجتمع الأردني ومناطقه، فثمة مرشح واحد لكل (٤,٣٧٤) ناخباً في دوائر العاصمة عمان الخمس، وفي دائرتي الزرقاء ثمة مرشح واحد لكل (٥٧٥,٤) ناخباً، وفي دوائر إربد الأربع مرشح واحد لكل (٢٨٥,٨٣) ناخباً، وبينما تقل في البلقاء لتصبح مرشحاً واحداً لكل (٢٧١٨) ناخباً، وفي المكرك مرشح واحد لكل (٢,٩٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح لكل (٢,٩٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح لكل (٢,٩٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح واحد لكل (٢,٩٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح واحد لكل (٢,٩٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح واحد لكل (٢,٨٧٠) ناخباً، وفي المفرق مرشح واحد لكل (٢,٧١٦) ناخباً، وفي المفرق مرشح واحد لكل (٢,٧١٠)

ويعطى ذلك مؤشراً على أنه لا توجد مقاطعة أو إحجام عن الترشح والتفاعل مع الانتخابات لدى

ويُشار أن دائرة عجلون هي أقرب الدوائر للمحافظات الرئيسة الثلاث من حيث عدد الناخبين لكل مرشح، وهذا يعود إلى قلة عدد المرشحين في الدائرة مقارنة بالدوائر الأخرى. كما أن نسب عدد المُرشحين إلى عدد المقاعد تساوي في دوائر المدن الرئيسة الثلاث (عمّان، إربد، الزرقاء) (١٣,٣٢٪)، في حين تبلغ النسبة في المحافظات الأخرى (٧,٠٥٪)، مما يعني أن التنافس في المحافظات الرئيسة

وفي جرش مرشح واحد لكل (٢,٧٦٠) ناخباً، وفي عجلون مرشح واحد لكل (٣,٦١١) ناخباً، وفي العقبة

مرشح واحد لكل (١,٨٠٠) ناخب، وفي دوائر البدو الثلاث ثمة مرشح واحد لكل (١,٩٢٥) ناخبا.

الثلاث أكبر منه في المحافظات الأخرى، إلا أن التفاعل مع الانتخابات من خلال الترشح ليس هو العنصر الوحيد الذي يُحدُد الحكم على التفاعل الشعبي مع الانتخابات، حيث يبقى العنصر الأهم هو نسبة المشاركة في الانتخابات كما سيأتي لاحقاً.

٣.٢. الواقع الحزبي في قوائم المرشحين

أتاح قانون الانتخاب الحالي للأحزاب تشكيل قوائم على مستوى الأردن من خلال استخدام نفس الشعار والاسم استناداً إلى المادة (١٥/ ب) من قانون الانتخاب، كما أدى تقليل عدد الدوائر وتوسيع الدائرة الانتخابية إلى المدفع باتجاه تشكيل التحالفات والائتلافات والكتل على مستوى الدوائر، الأمر الذي لم يُمكّن عدداً من العشائر أو المجموعات من تحقيقه لاعتبارات تنافسية وشعبية وللقدرات التى تملكها الجهة للدعاية والمراقبة في الحملة الانتخابية وخلال عملية التصويت والفرز.

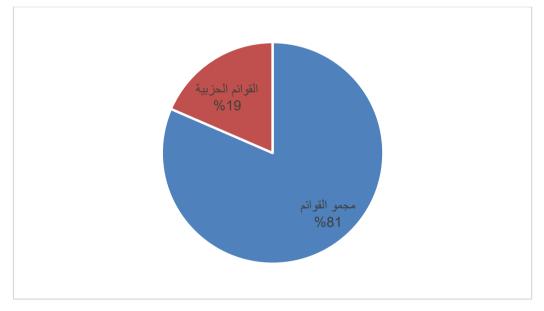
وجاء اعتماد مبلغ ألفي دينار، لكل مقعد يفوز به أي حزب سياسي مرخص في مجلس النواب لتحفيز الأحزاب على إعلانها لمرشحيها الحزبيين، وهو أمر لم يكن في السابق، حيث كانت الأحزاب لا تعلن عن مرشحيها إلا بعد فوزهم في الانتخابات، وكانت الأحزاب، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، تعتقد أن إعلانها عن اسماء مرشحيها ربما يعني خسارتهم وفقدانهم لأصوات كثيرة ومنها عشيرتهم، وذلك في ظل ضعف هذه الأحزاب من جهة وتراجع مستوى الحياة والثقافة الحزبية في المجتمع وإلى حدً ما ضعف ثقة المواطنين بالأحزاب وتخوفهم منها.

ورغم ذلك، فإن الأرقام تشير إلى أن المشاركة الحزبية في هذه الانتخابات كانت ضعيفة، وقد لا يظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بين مشاركة الأحزاب في انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، خاصة وأن حزب جبهة العمل الإسلامي وأحزاباً أخرى قد قاطعت تلك الانتخابات.

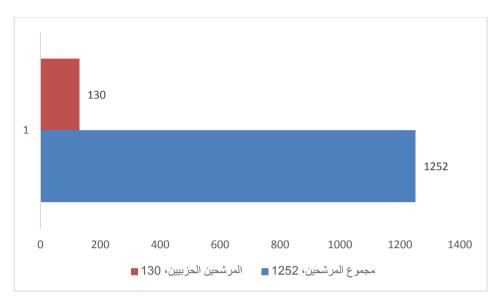
وبخصوص هذه الانتخابات، ورغم إعلان عدد كبير من الأحزاب عن نيتها خوضها، إلا أن قوائم المرشحين تشير إلى أن ثمة (٤٥) قائمة حزبية في كل المملكة من أصل (٢٢٧) قائمة (انظر شكل رقم ٤)، وذلك في ضوء وبواقع (١٣٠) مرشحاً حزبياً أعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية (انظر شكل رقم ٥)، وذلك في ضوء الاعتراف بصعوبة ضبط وتحديد مفهوم «القائمة الحزبية» من الناحية الموضوعية؛ إذ باستثناء قوائم «التحالف الوطني للإصلاح» الـ(٢٠) التي قادها حزب جبهة العمل الإسلامي وأعلنت عن نفسها من خلال مؤتمر صحفي لأمين عام الحزب ورئيس لجنة الانتخابات فيه، وإعلان قائمة «زمزم» في إربد التابعة لحزب «المؤتمر الوطني» المنبثق عما عُرف بمبادرة زمزم -المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين قبل عام ونصف-، وإعلان حزب «الوسط الإسلامي» -المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين فقط، منذ أكثر من عقد- لمجموع مرشحيه، حيث أعلن عن ستة عشر اسمًا من المرشحين الحزبيين فقط،

ودون الإعلان عن قوائم مفصلة واضحة، وإعلان حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» عن مرشحة واحدة، وإعلان حزب الوحدة الشعبية عن ثلاثة مرشحين ضمن قائمتين. وإعلان قائمة تُمثل حزب الجبهة الأردنية الموحدة (تيار وسط) في الدائرة الثالثة في عمّان، وإعلان ائتلاف أحزاب وسطية خمس قوائم باسم «التجديد». باستثناء ذلك، لم يعلن أي حزب آخر عن قوائم خاصة به في أي دائرة، بل إن بعض الأحزاب لم يتمكن من تشكيل أي قائمة، مما دعاه للانسحاب من العملية الانتخابية بالكامل، وبعضها انسحب محتجاً على بعض الإجراءات وتطبيقات القانون، مثل حزب الشورى. ولم تعلن هذه الأحزاب في المقابل عن دعمها حزبياً لأي مرشحين آخرين، ما يشكل صعوبة أمام هذا التقرير في ضبط وتحديد القوائم الحزبية وواقعيتها للكثير من الأحزاب.

شكل رقم (٤) نسبة القوائم الحزبية إلى مجموع القوائم العام



شكل رقم (٥) المرشحون الحزبيون (المُعلنون)



٣. ٢. ١. الأحزاب السياسية ذات «المرجعية الإسلامية»(١)

شارك ثلاثة من الأحزاب ذات «المرجعية الإسلامية» في طرح مرشحين للانتخابات النيابية، وهي: ٣٠٠٠. ١.١. حزب جبهة العمل الإسلامي

شارك الحزب في قوائم التحالف الوطني للإصلاح الـ (٢٠) بمجموع (١١٨) مرشحاً، منهم (٧٠) من أعضاء الحزب كما أعلن رسمياً، ما يشير إلى أن الحزب، ورغم التوتر القائم في علاقته مع الحكومة وتعرضه لمضايقات في إقامة عدد من أنشطته على خلفية خلاف الحكومة مع جماعة الإخوان المسلمين التي يُحسب الحزب على فكرها، غير أنه أظهر قدرة على بناء تحالفات ذات قاعدة شعبية عشائرية مناطقية وجهوية، بل ودينية وإثنية، وتمكن من تشكيل تحالف هو الأكبر الذي أعلن عنه في انتخابات عام ٢٠١٦، وتوزع على (١٥) دائرة انتخابية، وشمل مرشحات على كوتا المرأة

⁽١) الأحزاب ذات «المرجعية او الخلفية الإسلامية»، هو مصطلح استخدم لغايات إعداد هذا التقرير وهو تعريف إجرائي لا يبنى عليه أي دلالة سياسية خاصة، وهي الأحزاب التي تنص أنظمتها الداخلية على تبني الحزب للفكر والمسروع الإسلامي وأحكام الشريعة، أو الأحزاب التي انشقت عن حزب إسلامي أو جماعة إسلامية كبيرة لخلافات شخصية أو فكرية، وخاصة عن جماعة الأردنية.

ومرشحين للمقاعد المخصصة للمسيحيين ومرشحين للمقاعد المخصصة للشيشان والشركس.

وشملت قوائم التحالف دوائر عمّان الخمس بواقع قائمتين (الإصلاح والعدالة) في دائرة عمّان الأولى، وثلاث قوائم (الإصلاح والتعاون والبناء) في دائرة عمّان الثانية، وقائمة واحدة (الإصلاح) في عمّان الثالثة، وقائمة واحدة (العدالة) في عمّان الرابعة، وقائمتين (الإصلاح والتحالف الوطني) في عمّان الخامسة. ويُشار هنا إلى ثقة الحزب بشعبيته في معظم دوائر العاصمة عمّان حيث دعم قائمتيْن في عمّان الأولى والخامسة ودعم ثلاثة قوائم في عمّان الثانية، وذلك رغم ما يرافق هذا الدعم من إشكالات في ظل نظام القائمة النسبية المفتوحة.

كما شملت قوائم التحالف قائمة واحدة (الإصلاح) في الدائرة الأولى في الزرقاء، وقائمة واحدة (الإصلاح)) في دائرة الزرقاء الثانية، وقائمة واحدة (الإصلاح)) في دائرة إربد الأولى، وقائمة واحدة (الإصلاح)) في دائرة إربد الرابعة، وقائمة واحدة (الإصلاح) في دائرة إربد الرابعة، وقائمة واحدة (الإصلاح)) في دائرة البلقاء، وقائمة واحدة (الإصلاح) في دائرة العقبة، وقائمة واحدة (الإصلاح) في دائرة جرش، وقائمة واحدة (الإصلاح) في دائرة مأدبا، وقائمة واحدة (الإصلاح الفرق.

فيما غابت قوائم التحالف عن ثمان دوائر انتخابية هي دائرة إربد الثانية، ودائرة عجلون، ودائرة معان، ودائرة الطفيلة، ودائرة الكرك، ودوائر البدو الثلاث. فيما يبدو أن الحزب لا يحظى بدعم مهم في أيًّ منها حسب التحليل، أو أن كوادره في بعض الدوائر فضّلت المشاركة خارج حدود التحالف مثل دائرة معان ودائرة الكرك.

وضمّت قوائم مرشحي التحالف (١٧) امرأة، و (١٣) نائباً سابقاً، و (٤) مرشحين مسيحيين، و(٣) مرشحين مسيحيين، و(٣) مرشحين من الشركس والشيشان، كما ضمّت ضابطين متقاعدين من القوات المسلحة، ووزيراً سابقاً، وكان من بينهم (٤٠) مرشحاً من حملة الشهادات العليا، و(٥) نقباء مهنيين سابقين، وأعضاء في أحزاب أخرى غير جبهة العمل الإسلامي^(١). كما ضمّت قوائم التحالف مرشحين من شتى الأصول والمنابت، ومن كافة التقسيمات الإدارية، من مدن وأرياف ومخيمات.

وحسب برنامج التحالف الانتخابي المُعلن على موقعه الرسمي فإن رؤيته تنطلق من «الفهم الإسلامي المعتدل وحيويته وإنسانيته ورفض التطرف والإرهاب والعنف الاجتماعي والسياسي، والإيمان بأن الحرية والعدالة قيمتان أساسيتان لا تتحقق النهضة والكرامة بدونهما». كما أكد التحالف «إيمانه بأن الوحدة الوطنية هي أساس وحدة البلاد، وضمانة الأمن والاستقرار» وأكد على «ضرورة تعظيم قيمة الانتماء الوطني بمفهومها الواسع كما يؤمن بسيادة القانون، وأن التوافق الوطنى على المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي حاجة وطنية لبناء نهج ديمقراطي متقدم،

⁽۱) صفحة التحالف الوطني على فيسبوك 2016/9/10 في: https://www.facebook.com/THALFWATNY، وفي: //https://www.facebook.com/THALFWATNY/photos/a.1216374025052457.10737418

وأن الشراكة الوطنية تقتضي تحمّل المسئولية، وتحقق التماسك، واستعادة هيبة الدولة واحترامها»(۱).
وحدّد التحالف رؤيته لأهداف السياسة الأردنية الداخلية والخارجية به المحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد، وحفظ الوحدة الوطنية والمشاركة في تحمل القرار والمسئولية الجماعية وتحقيق مشروع النهضة، مع التأكيد على ضرورة العمل على تعميق الانتماء الوطني الأردني للبلاد واحترام المواطنة وفق الدستور، مع المحافظة على علاقات سياسية واجتماعية متصلة وقوية بين الحكم والقوى السياسية والاجتماعية»(۱).

ومن الجدير بالذكر أن التحالف هو الجهة الوحيدة التي طرحت برنامجاً انتخابياً شاملاً مُعلناً باسمه، وموحداً لكل قوائمه في كل الدوائر.

٣.١.٢.٠ حزب الوسط الإسلامي

أما حزب الوسط الإسلامي فقد أعلن عن مشاركته من خلال (١٤) قائمة، موزعة على (٨) محافظات: العاصمة والزرقاء وإربد والبلقاء والمفرق والكرك والطفيلة والعقبة، وبمشاركة (٣٣) مرشحاً من الحزب، من إجمالي (٨٤) مرشحاً يمثل عدد مرشحي القوائم التي شارك فيها الحزب كما أعلن، لكن الحزب أعلن أسماء (٦٦) فقط من أعضائه المرشحين، كما لم يعلن أسماء القوائم التي شارك فيها، وأكد الأمين العام للحزب أن ثمة تحالفاً بين الحزب وحزب «المؤتمر الوطني- زمزم» في بعض الدوائر الانتخابية التي لم يطرح فيها «الوسط» أيا من مرشحيه (٣)، لكنه أيضاً لم يُعلن صراحة عن القوائم ولا المرشحين والدوائر التي تم التعاون فيها.

وخاض أعضاء حزب الوسط المعلنة أسماؤهم الانتخابات في قائمتي (الشعب) و(الاتحاد) في دائرة البلقاء، وقائمة (التغيير) في دائرة الكرك، وقائمة (الخير) في الدائرة الأولى في الزرقاء، وقائمة (الوطنية) في الدائرة الثالثة في إربد، وقائمة (الميزان) في الدائرة الثانية في عمّان، وقائمة (السنبلة) في الدائرة الخامسة في عمّان.

وأكد الحزب أن «المشاركة في الانتخابات هي الحل الوحيد لقضايا الوطن»، وارتكز برنامجه

⁽١) انظر صفحة التحالف الوطني للإصلاح على الإنترنت في:

^{81%}D%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D9%http://www.thalfwatny.com/%D8%A8%D9
84%D8%B5%D8%A7%86-%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%63-%D8%A7%D9/8A%D8%A9%9
85%D8%B1-%D8%A7%85%D8%A4%D8%AA%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9
81-%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%%D9
84%D8%A7%D8%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D9%86%D9%88%D8%B7%D9%84%D9%%D8%A7%D9
html.20-8-%AD-2016

⁽٢) المصدر نفسه.

⁽٣) مؤتمر صحفي لأمينه العام، صحيفة الغد، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

الانتخابي على «الحفاظ على الهوية الوطنية وهيبة الدولة وحفظ الأمن الاجتماعي ودعم القضية الفلسطينية، عبر إيجاد حل على أساس إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ودعم المصالح العليا الأردنية بما في ذلك إيجاد حل لمشكلة اللجوء السوري ومحاصرة التطرف»(۱).

٣.١.٢.٣ حزب «المؤتمر الوطني»

أعلن حزب «المؤتمر الوطني» المنبثق عن مبادرة «زمزم» عن مشاركته بـ (٢٠) مرشحاً، وهؤلاء المرشحون مزيج من أعضاء «جمعية الإخوان المسلمين» المرخصة حديثاً، ومن أعضاء مبادرة زمزم التي تم ترخيص حزب لها باسم حزب «المؤتمر الوطني»، وحملت قائمة واحدة في الدائرة الأولى في إربد باسم (زمزم)، فيما توزع أعضاء زمزم والجمعية على قائمة (التجديد) في دائرة عمان الرابعة، وقائمتي (العدالة والسنبلة) في الدائرة الأولى في إربد، وقائمة (البناء والتجديد) في دائرة إربد الثالثة، وقائمة (القلم) في دائرة الكرك، وقائمة (المنار) في دائرة العقبة.

ولخصت قائمة زمزم برنامجها على لسان مرشحها نبيل الكوفحي بالقول: يشارك حزب المؤتمر الوطني «زمزم» في الانتخابات البرلمانية لتحقيق أهداف وطنية عليا تتمثل: بالحفاظ على الدولة واستقرارها في ظل إقليم ملتهب، والارتقاء بأداء المؤسسات العامة ووقف تدهورها، وتنقيتها مما أصابها من فشل وفساد في الإدارة، وتعزيز الأمل بالمنهج السياسي السلمي في الإصلاح والتغيير حفاظاً على شبابنا من العنف والتطرف، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في ظل خلل كبير يهدد التماسك المجتمعي والانتماء الوطني، والتعاون مع كافة الإصلاحيين سواء كانوا نواباً منتمين لأحزاب أو أفراداً، ومع كافة القوى السياسية والشخصيات الوطنية خارج مجلس النواب»(۱۰).

٣. ٢. ٢ . ١ الأحزاب اليسارية والقومية

رشحت الأحزاب اليسارية والقومية (١٢) مرشحاً من بينهم سيدتان، توزعوا على (٧) قوائم في (٦) دوائر انتخابية، ولم تتمكن هذه الأحزاب من بناء قائمة موحدة تحمل برنامجاً واحداً لذوي التوجهات القومية واليسارية، وهي قوى سياسية رئيسة من حيث الحضور الفكري والإعلامي، لكن حضورها الشعبي محدود عادة في الانتخابات النيابية (راجع على سبيل المثال نتائج انتخابات عامي ٢٠١٠، ٢٠١٠)، وتعبر تصريحات الأمين العام الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» السيدة عبلة أبو علبة عن عدم الاتفاق فيما بين هذه الأحزاب حيث قالت: إن «توجهات أحزاب الائتلاف تبلورت أكثر نحو تفضيل تسمية كل حزب لمرشحيه ضمن قوائم مع مستقلين تتناسب

⁽١) مؤتمر صحفى لأمينه العام، صحيفة الغد، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

⁽٢) موقع المرشح نبيل الكوفحي على فيس بوك: https://www.facebook.com/nabilkofahi/posts/495266430670484

ورؤيته السياسية». وهو ما أكدته تصريحات عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية «الوحدة» عبد المجيد دنديس كذلك؛ إذ قال: «إن المشاركة حسمت أن يكون لدى كل حزب – يقصد الأحزاب القومية واليسارية – مرشحون في قوائم مع قوى سياسية أخرى بشكل منفصل»(١).

ويضم ائتلاف الأحزاب اليسارية والقومية كلاّ من حزب الوحدة الشعبية «الوحدة»، وحزب الشعب الديمقراطي «حشد»، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق)، وحزب البعث العربي التقدمي (جناح سوريا)، والحركة القومية.

ويتوزع الأعضاء المنتمون للتيار اليساري والقومي في قائمة (المشاركة والتغيير) في دائرة عمّان الأولى، وقائمة (معاً) في دائرة عمّان الثالثة، وهي قائمة تمثل التيار المدني حسب وصفها، ويشارك فيها مرشحون ذوو خلفيات يسارية وقومية، وقائمتي (الأقصى والسنبلة) في دائرة إربد الأولى، وقائمتي (الزيتونة والوفاء للأغوار) في دائرة الكرك، وقائمة (الوطنية) في الدائرة الأولى في الزرقاء.

ولم يطرح التيار اليساري والقومي برنامجاً انتخابياً موحداً، بل قدّمت كل قائمة برنامجاً خاصاً بها، فركزت قائمة المشاركة والتغيير على «العودة إلى برنامج الإصلاح الوطني الديمقراطي المؤسس على العدالة الاجتماعية والمساواة، كقاعدة رئيسية لتغيير واقع الفقر والبطالة وغياب الأمن الاجتماعي، وإعادة الاعتبار للدور التشريعي الرقابي المستقل للبرلمان بعيداً عن سيطرة الحكومات، ومواجهة كافة أشكال التطرف والإرهاب»(١).

فيما ركز حزب الوحدة الشعبية في برنامجه الانتخابي حسب أمينه العام سعيد ذياب على «إعادة الهيبة والاعتبار لمجلس النواب، والفكاك من المؤسسات المالية الدولية، والدفع باتجاه سياسة الاعتماد على الذات، وإعادة النظر بمنظومة القوانين الضريبية والقوانين الناظمة للحياة السياسية: قانون الانتخاب والأحزاب والمطبوعات والنشر والاجتماعات العامة، ودفع الحكومة من أجل أن تنطلق في

⁽١) تصريحات لصحيفة الغد (عبلة أبو علبة وعبد المجيد دنديس)، ٢٠١٦/٨/١١ في:

^{86%}D8%A7%D8%AA-%8A%D9%http://alghad.com/articles/1063922-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9
84-%8A%D9%83%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D8%A8%D8%B7-%D8%AA%D8%B4%D9%%D8%B1%D8%A4%D9
83%D8%A9-%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%82%D9%%D9
%84%D9%98%D8%A7%D9%80%98%E2%80%81-%E2%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%%D9
8A%%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9
98%80%98%E2%80%D8%A9%E2

⁽٢) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والمشاركة، اليسار اليوم،٢٠١٦/٩/١٣ في:

^{86%}D8%A%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%D9%/13/09/http://alyasarelyoum.com/2016
8A-%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%7%D9
/85%D8%B4%D8%A7%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%80%D9%84%D9%%D9

سياستها الخارجية من مسألتين: أن تكون جزءاً من القوى التي تواجه المشروع الأمريكي الصهيوني ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استرداد حقوقه، وأن يُعاد النظر فيه بعمق في المناهج وإعداد المعلمين بحيث يحوّل طريقة التعاطي مع المعلومة بشكل مختلف عن أسلوب التلقين السائد»(١).

۳.۲.۳ أحزاب تيار الوسط^(۲)

خاضت عدد من الأحزاب المحسوبة على تيار الوسط -المقرب من الحكومة- الانتخابات لكن دون قوائم معلنة، باستثناء قائمة لحزب الجبهة الأردنية الموحدة في دائرة عمان الثالثة، وخمس قوائم تحت اسم «التجديد»، وهي تضم مزيجاً من الأحزاب الوسطية التي شكلت «التحالف الوطني للانتخابات»، في ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٦ وتضم الحزب الوطني الدستوري، وحزب الإصلاح، وحزب الرسالة، وحزب الشورى الإسلامي، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب البلد الأمين، وحزب المساواة، وحزب الشهامة، وحزب المحافظين، وحزب الأنصار، إلا أن هذا التحالف لم يصمد طويلاً.

فقد أشارت قوائم المرشحين إلى ترشح أمين عام الحزب الوطني الدستوري في قوائم التحالف الوطني للإصلاح المدعوم من حزب جبهة العمل الإسلامي، وأن أعضاء من حزب الحياة (وسَطي) ترشحوا ضمن قوائم التجديد. بينما أعلن حزب الشورى الإسلامي في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦ تراجعه عن المشاركة في الانتخابات، معتبراً أن قانون الانتخاب الحالي «لا يخدم مطلقاً المشاركة الحزيية»(").

وتوزعت قوائم التجديد الخمسة على الدوائر الأولى والرابعة والخامسة في عمّان، ودائرة البلقاء، ودائرة جرش.

وركز برنامج حزب الجبهة الأردنية الموحدة على «تكريس المبدأ الدستوري الأول القاضي بأن السلطة الأولى هي السلطة التشريعية في الدولة الأردنية، وذلك من خلال وقف تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وبناء برلمان يستند إلى الكتل البرلمانية المنتخبة من قبل الشعب»، وأكد الحزب في برنامجه على ضرورة «تقليل فرص الفساد من خلال وجود أحزاب سياسية تدافع عن حقوق الشعب وتواجه بؤر الفساد ورموزه...، وبرلمان فاعل تكون الأحزاب جزءاً أساسياً منه،

⁽١) موقع حزب الوحدة الشعبية على الإنترنت في: http://wihdaparty.com/3056

⁽٢) أطلقت هذه التسمية على الأحزاب التي تميل غالباً لدعم سياسات الحكومات المتعاقبة، والتي تعتقد أنها ليست أحزاباً إسلامية بالمفهوم السياسي ولا أحزاباً قومية أو يسارية، فسمّيت بأحزاب تيار الوسط على هذا الأساس، وهي تسمية خاصة بها، ويستخدمها هذا التقرير لغايات التحليل والبيان دون مسئولية، وهي أحزاب لا يجمعها كيان محدد، وهي متفاوتة الوضع والقوة.

⁽٣) صحيفة الغد١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

وإعادة النظر في قانون الفساد والإثراء بلا سبب أو من أين لك هذا».

ويسعى الحزب إلى «إعادة النظر في سياسات الفريق الاقتصادي، وإيقاف الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي، والتوجه إلى الاقتراض الخارجي عند الضرورة القصوى»، وفي السياسة الخارجية يؤكد الحزب «على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة وإسقاط الجدار العازل، والتمسك بحق العودة والتعويض، وإقامة علاقات متوازنة مع كل القوى التي تمثل الشعب الفلسطيني»(١).

٣.٣. المرشحات

شاركت في انتخابات عام ١٩٨٩ (١٢) امرأة لم يُحالف الحظ أياً منهنّ، وفي انتخابات عام ١٩٩٣ التي شهدت تغيير نظام الانتخاب من القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد فازت امرأة واحدة فقط عن المقعد الشركسي والشيشاني في الدائرة الثالثة بعمّان، فيما اقتصر عدد المرشحات في تلك الانتخابات على ثلاث فقط.

وفي المقابل شهدت انتخابات عام ١٩٩٧مشاركة نسائية أكبر حيث ترشحت (١٧) امرأة لم يُحالف الحظ أيًا منهن، فيما فازت امرأة واحدة في الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب الثالث عشر في آذار/ مارس ٢٠٠١ عن طريق اقتراع أعضاء مجلس النواب.

وفي عام ٢٠٠٣، عدّلت الحكومة قانون الانتخاب وأدخلت عليه نظام الكوتا النسائية، حيث خصصت لها (٦) مقاعد، ثم زيدت هذه المقاعد إلى أن وصلت في القانون الحالي إلى (١٥) مقعداً. ونظراً للميزات التي يتيحها قانون الانتخاب الحالي من حيث الكوتا والقدرة على التنافس فقد شهدت انتخابات عام ٢٠١٦ مشاركة نسائية كبيرة من خلال الترشح، حيث بلغ عدد المرشحات (٢٥٠) مرشحة بنسبة (٢٠٠) من مجموع المرشحين من الجنسين، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الانتخابات النيابية في البلاد.

ويمكن تفسير الإقبال الكثيف من النساء على الترشح بسبب نظام القائمة النسبية المفتوحة الذي اعتمده قانون الانتخاب الجديد، حيث ثمة نوعان من التنافس متاحان أمام المرأة وبشكل متزامن: تنافس القوائم، بحيث تفوز القائمة التي حصلت على أعلى الأصوات بعدد من المقاعد في الدائرة، والتنافس داخل القائمة، بحيث يفوز المرشح الذي نال أعلى الأصوات على المقعد أو المقاعد التي حصلت عليها القائمة. كما أن قانون الانتخاب يُمكن المرأة من التنافس على مقاعد مجلس النواب ال(١٣٠)، فيما يتنافس الرجال على (١١٥) مقعداً فقط. ويضاف إلى ذلك أن المرأة المسيحية تستطيع أن تنافس المرشح المسيحي على المقعد المسيحية، كما تستطيع المرأة الشركسية أو الشيشانية

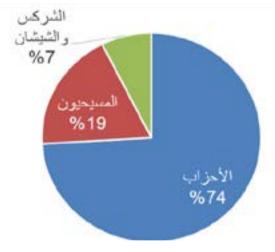
https://www.facebook.com/united.2007/posts/1068858063211580:0 (1)

أن تنافس المرشح الشركسي أو الشيشاني على مقعد الشركس والشيشان، كما تنافس المرأة المسلمة المرشح المسلم من غير هذه التقسيمات، ما يتيح للمرأة الوصول إلى مقعد مجلس النواب ويزيد من قدرتها التنافسية عبر أربع فرص مقابل فرصة واحدة للمرشح الرجل في كلِّ التقسيمات.

وتُشير القوائم إلى أن عدد المرشحات في المحافظات الرئيسة الثلاث (عمّان بدوائرها الخمس، والدائرة الأولى في إربد، والدائرة الأولى في الزرقاء) بلغت (٥٣) مرشحة من المجموع، وبنسبة (٢, ٢١٪). وفي المقابل كانت المشاركة الحزبية للمرأة ضعيفة، باستثناء المرشحات على قوائم «التحالف الوطني للإصلاح» اللواتي بلغ عددهن (١٧) مرشحة، وثلاث مرشحات ذات خلفية حزبية في القوائم الأخرى، بنسبة (٨٪) للحزبيات المعلنات من بين جميع المرشحات من النساء.

وتشير قوائم المرشحين إلى ترشح (٥) سيدات مسيحيات للمقاعد المسيحية موزعات على النحو التالي: واحدة في دائرة عمان الثالثة، وواحدة في دائرة البلقاء، وواحدة في دائرة الكرك، وواحدة في دائرة الزرقاء الأولى، وواحدة في دائرة مأدبا. وترشحت سيدتان عن المقعد (الشركسي- الشيشاني) إحداهن في الدائرة الأولى، انظر شكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) المرشحات للانتخابات النيابية ٢٠١٦ من الأحزاب والأقليات

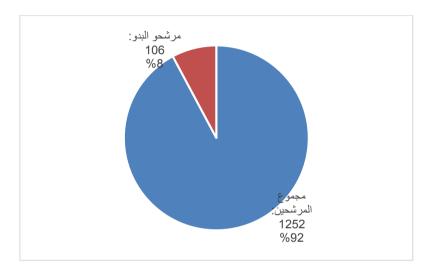


٣. ٤. المرشحون في دوائر البدو

أعطى القانون (١٢) مقعداً لدوائر البدو الافتراضية، منها (٣) مقاعد للكوتا النسائية، وقد وُزِّعت هذه المقاعد على ثلاث دوائر: بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب، وشهدت هذه الدوائر تنافساً انتخابياً قوياً؛ إذ ترشح فيها (١٠٦) مرشحاً، أي ما نسبته (٨,٤٦٪) من مجموع المرشحين

في جميع أنحاء المملكة، وبنسبة (٨,٨٣) مرشحاً لكل مقعد، وهي نسبة تفوق نسبة التنافس على المقاعد المسيحية البالغة (٧) مرشحين لكل مقعد أو نسبة التنافس في المحافظات خارج المحافظات الكبرى الثلاث والبالغة (٧,٠٥) مرشحاً لكل مقعد، أو مقاعد الشركس والشيشان البالغة (٧,٦٦) مرشحاً لكل مقعد، انظر شكل رقم (٧) ٩٩٩.

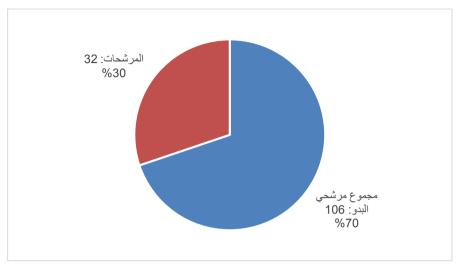
شكل رقم (٧) المرشحون في دوائر البدو



وتبلغ نسبة المرشحات في دوائر البدو الثلاث إلى المرشحين (٣٠,٣٠٪)، إذ ترشحت (٣٣) امرأة، وتفوق هذه النسبة النسبة العامة لجميع المرشحات على مستوى المملكة والتي بلغت (٣٠٪)، انظر شكل رقم (٨). وهو ما يعني أن الحصول على مقعد نيابي أصبح يتجاوز التحفظات العشائرية على دور المرأة السياسي والنظرة المحافظة السائدة تجاه المرأة وأنها لا تصلح للعمل النيابي العام، إضافة إلى ما توفره المرأة من أصوات للقائمة دون أن تنافس المرشحين من الرجال كما تقدم.

وقد لوحظ غياب القوائم الحزبية والمرشحين الحزبيين في الدوائر الثلاث، وطغت على هذه القوائم والمرشحين الأبعاد العشائرية والخدمية في التشكيل.

شكل رقم (٨) المرشحات في دوائر البدو



٣. ٥. المرشحون المسيحيون

أعطى القانون (٩) مقاعد للمسيحيين بنسبة (٧٪) من مجموع مقاعد مجلس النواب، موزعة بمقعد واحد على كل من دوائر أولى الزرقاء، وثالثة عمان، وعجلون، ومأدبا، وثالثة إربد، بينما خُصِّص لكل من دائرة البلقاء ودائرة الكرك مقعدان لكل منهما.

وقد تقدم للمقاعد المسيحية (٦٣) مرشحاً، بنسبة (٧) مرشحين لكل مقعد، وهي نسبة تتوافق مع نسبة المحافظات خارج المدن الثلاث الكبرى البالغة (٧,٠٥) مرشحاً لكل مقعد، وكان من بين المرشحين المسيحيين (٥) سيدات وبنسبة (٧,٧٪)، وهي نسبة أقل من النسبة العامة للمرشحات مقابل المرشحين والتي بلغت (٢٠٪) في المجمل، وهي ملاحظة لافتة بحاجة إلى دراسة، انظر شكل رقم (٩).

وتوزّع المرشحون على (٥٧) قائمة، منها (٩) قوائم في دائرة عمان الثالثة، و(٧) في دائرة إربد الثالثة، و(٩) في دائرة الثالثة، و(٩) في دائرة النرقاء الأولى، و(١٠) في دائرة مأدبا، و(٦) في دائرة عجلون، انظر شكل رقم (٩).

شكل رقم (٩) نسب توزع المرشحين المسيحيين على الدوائر الانتخابية



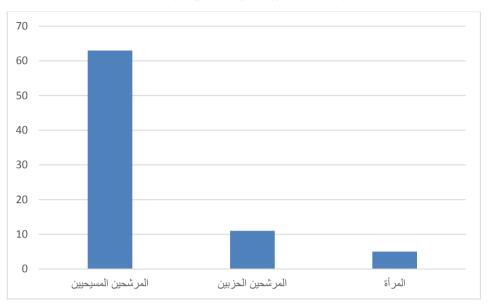
ويُلاحظ أن عدد المسيحيين المرشحين من ذوي الخلفية الحزبية بلغ (١١) مرشحاً، بنسبة (٥٠,١٠٪)، وهي نسبة تفوق نسبة المرشحين الحزبيين العامة إلى مجموع المرشحين العام والتي بلغت (٤٠,٠٠٪)، وهي أيضا ظاهرة لافتة بحاجة إلى دراسة وتحليل خاص، انظر شكل رقم (١٠).

وكان أربعة من المسيحيين قد ترشحوا على قوائم «التحالف الوطني للإصلاح» التي يقودها حزب جبهة العمل الإسلامي، وبحسب إعلان أمين عام «حزب الوسط الإسلامي» فقد طرح الحزب عدداً من المرشحين للمقاعد المسيحية، لكنه لم يذكر أسماءهم أو الدوائر أو القوائم التي ترشحوا فيها(۱). كما ترشح مسيحي واحد على قوائم التيار اليساري والقومي في دائرة الكرك، وتشير الأرقام السابقة إلى تفاعل المسيحيين في المشاركة في الانتخابات في جميع الدوائر المتاحة لهم.

وتعطي مشاركة المسيحيين في قوائم يدعمها حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوسط الإسلامي، دلالة مهمة بشأن عمق التعايش المشترك في المجتمع الأردني بين المسيحيين والمسلمين ومن ذوي الانتماءات الحزبية، كما يؤكد ذلك الاعتدال في طرح الأحزاب الإسلامية في الأردن ما يتيح الفرصة لتحالفات مع المسيحيين والمخالفين الحزبيين الآخرين كما ظهر في تشكيلات هذه القوائم.

⁽١) مؤتمر صحفي لأمينه العام، صحيفة الغد، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

شكل رقم (١٠) نسبة المرشحين الحزبيين والمرأة من المرشحين المسيحيين

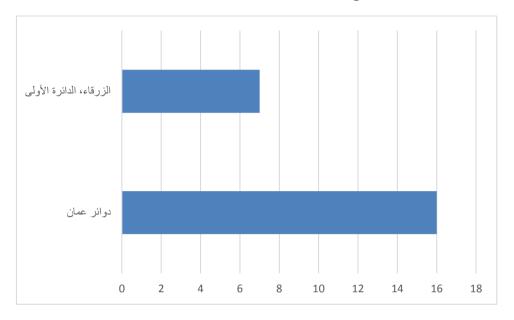


٦٠.٣ المرشحون الشركس والشيشان

أعطى القانون (٣) مقاعد للشركس والشيشان بنسبة ٢,٣)% من مجموع مقاعد مجلس النواب، موزعة على دوائر أولى الزرقاء، وثالثة عمان، وخامسة عمان، وقد تقدم لتلك المقاعد (٢٣) مرشحاً منهم سيدتان، بنسبة (٢٦,٧) مرشحاً لكل مقعد (١٠)، وقد توزعوا على (١٠) قوائم في دائرة عمان الثالثة، و(٧) قوائم في دائرة عمان الخامسة، و(٧) قوائم في دائرة الزرقاء الأولى، انظر جدول رقم (١١).

ويلاحظ ترشح (٣) أشخاص من الشركس والشيشان على قوائم «التحالف الوطني للإصلاح»، وترشح شخص واحد منهم على قائمة «حزب الجبهة الأردنية الموحدة» القريب من تيار الوسط، كما ترشحت سيدة واحدة على قائمة محسوبة على التيار المدني في دائرة عمان الثالثة، بينما ترشح (٤) أشخاص من الشركس والشيشان على قوائم يقودها رجال أعمال.

الشكل رقم (١١) توزيع المرشحين الشركس والشيشان على الدوائر



٣. ٧. المرشحون المستقلون

يمكن تصنيف المرشحين من غير أعضاء الأحزاب بوصفهم مرشحين مستقلين، وعليه، فإن غالبية المرشحين يمكن اعتبارهم مستقلين، وتبلغ نسبتهم حوالي (٧٥٪) من مجموع المرشحين، ويتوزعون على كافة القوائم، حتى الحزبية منها، وينتمي غالبيتهم إلى خلفيات عشائرية، ويُعدّ كثير منهم في عداد وجهاء المناطق ورجال الأعمال.

وتشير تجارب المجالس النيابية السابقة إلى أن المرشحين المستقلين غالباً ما كانوا أقرب الى الحكومة منهم إلى المعارضة، كما تشير إلى ضعف قدرة الأحزاب السياسية بشكل عام على استقطابهم في ظل برامجهم الخدمية التي بإمكان الحكومة تنفيذ بعضها خلافاً للأحزاب التي لا يمكنها المساهمة في تطبيق هذا النوع من البرنامج، أو أنها لم تولها الاهتمام الكافي.

٤. قراءة في نتائج الانتخابات

جرت الانتخابات في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ بإشراف الهيئة المستقلة للانتخابات بعد أن مرت بجميع المراحل الدستورية والقانونية، من حيث نشر جداول الناخبين واعتمادها بعد انتهاء مرحلة الطعون عليها، واستقبال طلبات المرشحين واعتمادها بعد انتهاء مرحلة الطعون، ثم الانتخاب فالفرز ثم إعلان النتائج واعتمادها.

واستعانت الهيئة في يوم الاقتراع والفرزب(٨٠) ألف موظف بينهم أعضاء لجان ورؤساء ومعاونون، وحوالي (١٠) آلاف متطوع، و(٥٠) ألف رجل أمن لتوفير الحماية الأمنية للعملية الانتخابية أثناء عملية الاقتراع وعملية الفرز وما بعد إعلان النتائج. وبلغ عدد مراكز الاقتراع في جميع أنحاء المملكة (١٤٨٣) مركزاً، فيما بلغ عدد صناديق الاقتراع (٤٨٨٣) (١).

واضطرت الهيئة لتمديد الاقتراع لمدة ساعة في جميع الدوائر الخمس في العاصمة عمّان، وجميع دوائر اربد، والبلقاء ودائرتي الزرقاء الأولى والثانية، وجرش ومأدبا. فيما لم تفصح الهيئة عن سبب التمديد، إلا أن عدداً من تلك الدوائر خصوصاً في عمّان والزرقاء شهدت نسبة متدنية في إقبال المقترعين مقارنة بالدوائر الأخرى.

وشارك في المراقبة على الانتخابات عدد من المنظمات المحلية والأجنبية بوجود حوالي (١٤) ألف مراقب، بينهم (٦٧٦) مراقباً أجنبياً. وشاركت بعثة من الاتحاد الأوروبي وبعثة مشتركة للمعهديْن الأمريكييْن؛ الجمهوري الدولي والديمقراطي الوطني، وبعثة من جامعة الدول العربية.

ولم ترصد التقارير المحلية والدولية الأولية أي مخالفات جسيمة يمكن أن تؤثر على سلامة العملية الانتخابية وشرعيتها، إلا أن تلك التقارير رصدت أوجهاً من القصور.

فقد انتقد التقرير الأولي لبعثة الاتحاد الأوربي، التي ضمت (١٠٨) مراقبين، تقسيم الدوائر، حيث قال إن «تقسيم الدوائر لا يضمن المساواة في التصويت، على الرغم من أنها أفضل من تقسيمات دوائر الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣»، كما انتقد «الحملات الانتخابية التي كانت تجري خارج مراكز الاقتراع يوم الانتخاب والتي لا تتوافق مع القانون»(١).

ورصدت البعثة الدولية للمعهدين الجمهوري والديمقراطي، والتي ضمت (٤٥) مراقباً من (١٦) دولة، وجود مظاهر كثيفة للدعاية الانتخابية خارج العديد من قاعات الاقتراع، برغم أن القانون يمنع ذلك، ورصدت عدم ضمان سرية الاقتراع بشكل دائم، حيث لاحظ المراقبون عدداً من حالات

⁽١) وكالة الأنباء الأردنية- بترا، ٢٠١٦/٩/٢٠

⁽٢) انظر الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الأردنية ٢٠١٦ في:

 $ar_----/10287/https://eeas.europa.eu/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/eom-jordan-2016/election-observation-missions/election-observation-missions/election-observation-missio-missio-missio-missio-missio-missio-missio-missio-missio-missio-missio-m$

«التصويت العلني»، بحيث أعلن ناخبون دعمهم أو أعلنوا عن تصويتهم لقائمة أو أشخاص معينين. كما ذكرت البعثة أن عملية الفرز كانت بطيئة في بعض قاعات الاقتراع بسبب متطلبات النظام الانتخابي الجديد واستبدال ورقة الاقتراع بكتيًب، والسماح للناخبين باختيار أكثر من مرشح، مما أدى إلى تعقيد عملية الفرز، وقد أدى ذلك إلى تأخير الإعلان عن النتائج في بعض الدوائر لـ٢٤ ساعة إضافية عن المدة في الانتخابات السابقة (١٠).

فيما انتقدت بعثة جامعة الدول العربية على لسان رئيسها السفير خليل إبراهيم النوادي، عدم إتاحة الفرصة للمغتربين بالتصويت، وقال إن سجلات الناخبين لم تشمل المغتربين الأردنيين المقيمين خارج المملكة، وذلك بسبب عدم وجود آلية في الوقت الراهن تمكّنهم من ممارسة حقهم في عملية الاقتراع، مضيفاً أن البعثة تأمل أن تكون هناك آلية لقيام المغتربين الأردنيين بممارسة حقهم الانتخابي في المستقبل (۲).

فيما وثُق مركز حماية وحرية الصحفيين (٥٠) انتهاكاً بمنع التغطية وحجب المعلومات والتضييق وسوء المعاملة تعرض لها (٢٨) صحفياً أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية يوم الاقتراع، كما اشتكى عدد من المراقبين والمرشحين من المال السياسي أو شراء الأصوات من قبل بعض المرشحين، والتي رغم انتشارها، لم يتم ضبطها أو العمل للحد منها من قبل الجهات الرسمية.

وشهدت العديد من محافظات المملكة احتجاجات فور صدور نتائج الفرز الأولية، أعنفها كان في دائرة بدو الوسط، حيث سُلِبَت ثمانية صناديق مع الأوراق الموجودة فيها ثم عبئت من قبل محتجين، وفق رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب^(۱). غير أن الهيئة قررت في وقت لاحق عدم إعادة الانتخاب والاكتفاء بنتيجة الصناديق التي فُرزَت.

وشهدت بعض المناطق في دوائر عمّان وإربد والزرقاء ومعان والكرك والبلقاء والرمثا ومأدبا احتجاجات على نتائج الانتخابات، إلا أنها كانت محدودة وسرعان ما تم تطويقها من قبل قوات الدرك.

وقُدّم خلال المدة الدستورية للطعن بصحة نيابة أعضاء مجلس النواب الثامن عشر (٣٩) طعناً أمام محاكم الاستئناف؛ (١١) في عمّان، و(٨) في بدو الوسط، و(٣) في الزرقاء، و(٣) في الكرك و(٣) في البلقاء، (٣) في جرش، (٢) في مأدبا، (٢) في عجلون، و(٢) في إربد، و(٢) في معان.

وكانت عدد من مراكز استطلاعات الرأي الدولية والمحلية قد أجرت استطلاعات للرأي حول

⁽٢) صحيفة الرأى، ٢٠١٦/٩/٢٣

⁽٣) وكالة الانباء الأردنية- بترا، ٢٠١٦/٣/٢٠. (٢٠١٦/٩/٢٠)

مشاركة الأردنيين المتوقعة في الانتخابات وآرائهم بشأن دور مجلس النواب، ففي استطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي تبين أن حوالي ٣٨٪ من المستطلعين سيشاركون في الانتخابات، بينما نفى ٣٣٪ وبشكل مُطلق بأن يكون لهم أي دور في صنع القرار(''). وكشف استطلاع آخر، أجراه برنامج «راصد» لمراقبة الانتخابات- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردني أن ٥, ٣١٪ من المُستطلعين ينوون المشاركة في الانتخابات، كما بيّن أن ٢٩٪ لا يعلمون إذا ما كانوا سيشاركون أم لا، فيما أشار ٥, ٣٩٪ أنهم لا ينوون المشاركة في الانتخابات قطعاً('').

وقد أقر رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات بأن هناك تراجعاً في الثقة لدى المواطنين بنزاهة العملية الانتخابية، وعزا هذا التراجع إلى الممارسات السابقة من قِبَل بعض المسؤولين قبل تأسيس الهيئة (٣).

١٠٤. نسبة المشاركة في التصويت

بلغت نسبة التصويت العامة للانتخابات الحالية ((77,17))، وهي نسبة أقل من نسبة التصويت في انتخابات عام (70,17)، والتي بلغت $(70,770)^{(1)}$, ومع ذلك فقد ارتفع عدد المقترعين في انتخابات (70,17) عنه في انتخابات (70,17) بمقدار (70,17) آلاف، حيث بلغ عدد المقترعين في انتخابات (70,17) مقترعاً ((70,17))، مقترعاً ((70,17))، مقترعاً ((70,17))، مقترعاً ((70,17))، مقترعاً ((70,17))، مقترعاً ((70,17))،

ويمكن تفسير تدني نسبة المشاركة في الانتخابات الحالية عنه في الانتخابات الماضية بالرغم من ارتفاع عدد المقترعين، بطريقة احتساب النسبة، حيث تم احتساب نسبة المشاركة في الانتخابات الحالية بنسبة عدد المقترعين إلى عدد من يحق لهم الانتخاب وفق سجلات الأحوال المدنية، فيما كانت في الانتخابات الماضية نسبة عدد المقترعين إلى عدد من سَجّل للانتخابات في السجل

 $International\ Republican\ Institute\ (IRI).\ Survey\ of\ Jordan\ Public\ Opinion.\ Survey\ of\ Jordan\ Public\ Opinion.\ National\ Poll.\ (1)$ in: http://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/2016_iri_poll_presentation_public_1.pdf\ .2016\ .24-April\ 19

⁽٢) انظر موقع مركز حياة لتنمية المجتمع المدنى في:

[/]http://www.hayatcenter.org/ar/news/raseds-report-on-the-proceedings-of-voters-lists-display-arabic

⁽٣) خالد الكلالدة، كلمة في افتتاح ورشة تدريب الإعلاميين على التغطية المستقلة للانتخابات البرلمانية والتي نظمها مركز حماية وحرية الصحفيين، صحيفة الغد، ٢٠١٦/٧/٢٤، في:

^{84%}D8%AF%D8 %84%D8%A7%D9 %83%D9 %84%D9 %http://alghad.com/articles/1025012-%D8%A7%D9 82%D8%A9-%84%D8%AB%D9 %%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9 86%D8%AA%D8%AE%D8%84%D8%A7%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%%D8%A8%D9 85%D8%A8%D8%B1%D8%B1%A7%D8%A8%D8%A8%D8%AA-%D9

⁽٤) الهيئة المستقلة للانتخابات، انظر: http://iec.jo/sites/default/files/All_0.pdf

⁽٥) المصدر نفسه.

^{82-%84%}D8%A7%D9%http://www.entikhabat.jo/ar/content/%D8%A5%D8%BA%D9 الهيئة المستقلة للانتخابات، انظر: 84%%82-%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B5-%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%8AC%D9 82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A5%D9

الانتخابي الخاص بها، حيث كان عدد المسجلين في انتخابات ٢٠١٣ (٢,٢٧٢,١٨٢) ناخباً(١). في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين في جداول الناخبين في انتخابات ٢٠١٦ (٢,١٣٠,١٤٥) ناخباً، أي بزيادة مقدارها (٢,١٥٠,٨٦).

وأسهمت إجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب في زيادة عدد من يحق لهم الانتخاب حين اعتُمِدت جداول دائرة الأحوال المدنية كجداول للناخبين، دون الطلب من المواطنين التسجيل للانتخابات قبل فترة طويلة من الانتخاب، وهي إجراءات (أي السابقة) كانت تؤدي إلى عزوف عدد كبير من المواطنين عن التسجيل، وبالتالي عدم مشاركتهم في الانتخاب، كما أن الإجراءات الجديدة سهّلت على المغتربين ممارسة حقهم الانتخابي حال وجودهم في الأردن يوم الانتخاب، حيث كان اغترابهم في السابق يحول دون تسجيلهم في جداول الناخبين، إلا أن وجود أسماء هذه الفئة في قوائم الناخبين ساهمت في تدني نسبة المشاركة المئوية كون الانتخابات جرت وغالبيتهم خارج البلاد كما هو معلوم، حيث لا يتيح لهم النظام الانتخابي الحالي ممارسة حقهم في الانتخاب عبر السفارات الأردنية في الخارج.

كما أن دخول فئة الشباب الذين أكملوا السابعة عشرة من أعمارهم وأتمّوا تسعين يوماً في سن الثامنة عشر قبل التاريخ المُحدد لإجراء الاقتراع في جداول الناخبين(١)، عمل على زيادة العدد الإجمالي للناخبين.

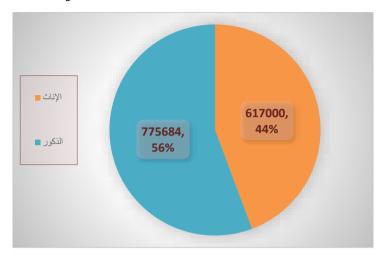
وذكر رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب خالد الكلالدة في مؤتمر صحفي مساء يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ أن عدد المقترعات في المملكة بلغ (٢١٦) ألف سيدة، كانت نسبتهن من عدد المقترعين الإجمالي ٤٤) ((، في حين بلغت نسبتهن من عدد إجمالي الهيئة الناخبة من الإناث (٣٢،٧٪). أما عدد المقترعين من الذكور فقد بلغ (٤٨٢,٥٧٪) شخصا، وكانت نسبتهم من عدد المقترعين الإجمالي في المملكة نحو (٥٦٪)، في حين بلغت نسبتهم من عدد إجمالي الهيئة الناخبة من الذكور نحو في المملكة نحو (٥٦٪)، انظر الشكلين رقم (١٢) و(١٣).

⁽١) الهيئة المستقلة، انظر: http://iec.jo/sites/default/files/All_0.pdf

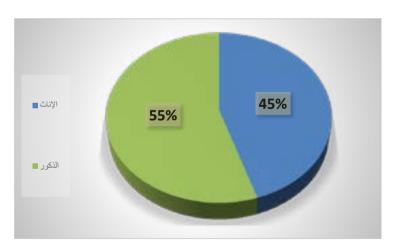
^{82%}D8%B1%D8%A7%D8%B1%%84%D9%http://www.jc.jo/%D8%A7%D9 الهيئة المستقلة للانتخابات، انظر: 86-%D8%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9 84%D8%AF%D8%B5-%86-%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%8A%D9%84%D8%AF%D9%A7%D9 88%86%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%20%D8%A7%D9%8A%D8%B1%B1%D8%B3%D9%%D8%A8%D8%AA%D9 4412/86%%D9

⁽٣) صحيفة الرأى، ٢٠١٦/٩/٢٣.

شكل رقم (١٢) عدد المُقترعين ونسبته من العدد الإجمالي



شكل رقم (۱۳) نسبة المقترعين من عدد المسجلين



وفيما يتعلق بفئات المقترعين العمرية ذكر الكلالدة أن عدد المقترعين من فئة ١٧-٣٠ عاماً بلغ (٥٣٢,١٥٧) شخصاً، ومن فئة ٢١-٥٠ عاماً بلغ (١٤٥,٠٥٢) شخصاً، ومن فئة ٢١-٥٠ عاماً بلغ (١٤٦,١٠٤) أشخاص، ومن فئة ٢١-٧٠ عاماً بلغ (٣٠٤,٠٢١) شخصاً ومن فئة ٢١-٧٠ عاماً بلغ (٢٠٠,٤٥٦) شخصاً (١٤).

⁽١) صحيفة الرأي، ٢٠١٦/٩/٢٣.

شكل رقم (١٤) توزيع المقترعين حسب الفئات العمرية



وتُظهر الأرقام أن اهتمام الرجال في الانتخابات لا يزال يفوق اهتمام النساء، وذلك بالرغم مما شهدته هذه الانتخابات من زيادة كبيرة في عدد المرشحات، وزيادة في عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء. كما تُظهر أن اهتمام المرأة الأردنية في الشأن السياسي العام لا زال أقل من اهتمام الرجل.

ويرى العديد من المهتمين في شؤون المرأة أنها لا زالت تواجه صوراً من تقييد حريتها سواء في النهاب للاقتراع أو الامتناع عن ذلك، وفي التصويت لهذا المرشح أو ذاك، ما يؤدي إلى ضعف الحافز للمشاركة في الانتخابات.

كما تُظهر أرقام الفئات العمرية أن الإقبال الأكبر على الانتخاب كان لفئة الشباب من عمر $^{-70}$ ، حيث بلغت نسبتهم $^{-70}$, من مجموع المقترعين، في حين بلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية من $^{-70}$, من المجموع، وبلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية $^{-70}$, من المجموع، وبلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية $^{-70}$, من المجموع، وبلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية $^{-70}$, من المجموع، وبلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية $^{-70}$, من المجموع، وبلغت نسبة المقترعين من الفئة العمرية $^{-70}$, من المجموع.

ورغم أن الأرقام تشير إلى إقبال شبابي كبير على الانتخاب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، إلا أنه من المجازفة الحديث عن أن هذا يعكس نجاحاً في جعل الشباب ينخرطون في العمل السياسي العام وفي اختيار ممثلي الشعب.

فلو قارنا عدد المقترعين من الفئة العمرية ١٧- ٣٠بعددهم في المجتمع لوجدنا أن نسبتهم (٢٩,١٥٪)، أي أن نسبة تفاعل الشباب مع الانتخابات لم تتعد الثلث، في حين بلغت نسبة المقترعين من فئة كبار السن ٥١- ٧٠ (٢٨٪) من عددهم في المجتمع. ما يُعطي دلالة واضحة أن انخراط الشباب في العملية السياسية لا زال ضعيفاً مقارنة بكبار السن الذين يُبدون تفاعلاً أكبر في المشاركة السياسية، وذلك على الرغم من الاهتمام الذي تُبديه مؤسسات الدولة في تشجيع وتحفيز الشباب للمشاركة السياسية. وانعكس تفاعل كبار السن مع الانتخابات على النتائج التي تشير إلى فوز (٢٧) مرشحاً تزيد أعمارهم عن (٥٠) عاماً، أي بنسبة (٣,٥٥٪) من عدد النواب، فيما بلغ عدد النواب الذين تبلغ أعمارهم من ٣٠ - ٤٤ عاماً (٢٦) نائباً بنسبة (٢٠٪).

جدول رقم (٣) أعداد الناخبين والمقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات

المه الدائرة الأولى ١٩٠٠/١٠ ١ ١٩٤٦ ١ ١٩٠١/١٠ ١ ١٩٤٦ النسبة الكتل في الدائرة الأولى ١٩٠٠/١٠ ١ ١٩٤٦ ١ ١٩٢٨ ١ ١٩٤٦ ١ ١٩٤٦ العاصمة/ الدائرة الأولى ١٩٠٠/١٠ ١ ١٩٤٦ ١ ١٩٠٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٨٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٨٨ ١ ١٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٠٨٨ ١ ١٨٨٨ ١٨٨٨ ١٨٨٨ ١٨			 	<u> </u>	
العاصية الدائرة التانية التعاصية العاصية الدائرة التانية المركبة التعاصية العاصية الدائرة التانية المركبة التعاصية العاصية العاصية الدائرة التانية المركبة ال	_	النسبة	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
الثانية الثانية الثانية العاصمة/ الدائرة الثانية العاصمة/ الدائرة الثانية العاصمة/ الدائرة الثانية الثانية الثانية الثانية الدائرة الثانية الثانية الدائرة الثانية الثانية ال	78,979	% ٢٢ ,٨	77,729	۲۹・ , ۱۷۷	العاصمة/ الدائرة الأولى
الثالثة العاصمة/ الدائرة الدائرة الدائرة الثالثة العاصمة/ الدائرة الثالثة الدائرة الد	۸۱,۱۰۰	% Y• ,V	۲۸۸, ۲۸	٤٠٠,٤٥٢	1
الرابعة الدائرة الدائرة الدائرة الثانية المدائرة المدائرة الثانية المدائرة الثانية المدائرة الثانية المدائرة الثانية المدائرة المدائرة المدائرة الثانية المدائرة المدائرة المدائرة المدائرة المدائرة الثانية المدائرة الم	٤٥,٤٣٨	% 19, Y	٤٦,٥٠٧	727,191	1
الخامسة الخامسة الجموع (۲۰,۱۳ (۲۲۳ (۲۲۳ (۲۲۳ (۲۰۰۰ (۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ ۱۹۰۸	٧٢,٩٩٩	% ٢٩ ,٨	٧٤,٢٦٢	759,170	
الربد/ الدائرة الأولى	۸۹,۹٦٥	% Y£ ,٦	97,017	٣٧٥,٤٣٣	1 • '
إربد/ المدائرة الثانية ۱۹۶۸ (۱۹۷ (۱۹۹۹ (۱۹۹۷ (۱۹		% ۲۳,۳	417,817	1,007,700	المجموع
الربد / الدائرة الثاثثة ۱۱۲٬۰۰۲ ۲۳٬۷۱ ۲۳٬۷۱ ۲۲٬۷3 ۲۲٬۷3 ۲۲٬۷3 ۲۲٬۷3 ۲۲٬۷3 ۲۲٬۷3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲3 ۲۲٬۲4	110,707	%٣٤,٩	117,097	440,914	إربد/ الدائرة الأولى
الريد/ الدائرة الرابعة ۱۹۲٬۹۹ ۳۱۹٬۷۸ ۱۰۲٬۵۶ ا۲٬۶۵ ۱۰۲٬۵۶ ۱۰۲٬3½ ۱۰۲٬3½ ۱۰۲٬3½ ۱۰۲٬3½ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۰۱ ۱۰۰٬۱۵ ۱۰۰٬۱۵ ۱۰۰٬۱۵ ۱۰۰٬۱۵ ۱۰۰٬۱۵ ۱۰۰٬۱۱ ۱۰۰٬۱۱ ۱۰۰٬۱۱ ۱۰۰٬۱۱ ۱۱۰٬۱۱ ۱۱۰٬۹۱ ۱۰۰٬۱ ۱۰۰٬۱۱	٧٢,٦٦٩	% 01 ,A	٧٥,٠٨٧	۱٤٤,۸۸۳	إربد/ الدائرة الثانية
الجموع ۲۲,۷۷ ۳۱۹,۲۷۸ ۲,73% الزرقاء/ الدائرة الأولى ۳۵,۷07 1.7,8% 377,01 الزرقاء/ الدائرة الثانية 180,۷۰۲ 180,۷۰۲ 70,7,13 الجموع ۷۰۰,۱۸0 180,۷۰۲ 1,07% 10,07% البلقاء ۸,۸۱۸ 317,311 ۸,13% 10,011 البلقاء ۸,۸۷۲ 10,000 10,000 10,000 المحفيات ۸,۷۲۷ 1,70% 34,000 المخرق 00,00 10,000 1,70% 34,000 الطفيلة ۸,77,20 1,70% 1,70% 1,70% 1,70% مأدبا مأدبا 1,00,00	٤٧,٧٦٦	% ٤٣, ٧	٤٩,٧٩٨	118,007	إريد / الدائرة الثالثة
الزرقاء/ الدائرة الأولى	٧٨,١٤١	%	۸۰,۷۹۷	177,899	إربد/ الدائرة الرابعة
الزرقاء/ الدائرة الثانية عهر ١٣١ (١٠٥ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٣٨٣ ١٤٥ ١٠٠٠٠ ١٢٥ ١٠٥٠٠ ١٢٥ ١٠٥٠٠ ١٢٥ ١٠٥٠٠ ١٢٥ ١٠٥٠٠ ١١٥٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٥٠٠ ١٠٠٠ ١٠٥٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ١٠		% ٤ Υ,٦	۳19,7 VA	V£A,V0Y	المجموع
الجموع ۱۲۲,0۲۱ ۱۲۲,0۲۱ ۱۸۲,01 ۱۸۲,01 ۱۸۲,01 ۱۸۲,01 ۱۸۲,01 ۱۸۲,01 ۱۰۰,017 <	۱۰۰,٦۲٤	% ۲۲,9	1.7,922	££9,V0T	الزرقاء/ الدائرة الأولى
البلقاء ۱۲۱٫۰۰۱ (۱۲۶٫۳۱۶ (۱۰۰٫۱۵٪ (۱۰۰٫۱۱۱ (۱۰۰٫۱۱۱ (۱۰۰٫۱۱۲ (۱۰۰٫۱۱۱ (۱۰۰٫۱۱۲ (۱۰۰٫۱۱۲ (۱۰۰٫۱۱۲ (۱۰۰٫۱۱۲ (۱۰۰٫۱۲ (۱۰۰٫۱۲ (۱۰۰٫۱۲ (۱۰۰٫۱۲ (۱۰۰٫۱۹۲ (۱۰۰۰) (۱۰۰٫۱۹۲ (۱۰۰٫۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۰٬۱۹ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹۲ (۱۰۰٬۱۹	٤١,٣٨٣	% ٣ ٢,٦	٤٢,٧٥٨	181,708	الزرقاء/ الدائرة الثانية
الكرك ١٠٣,٤٥١ ١٠٣,٤٥١ ٢٧,٧٦١ ٢٠,٧٦١ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٤٠٢ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٢ ١٩٤,٢٢ ١٩٤,٢٢ ١٩٩,٠٥٥ ١٠٩,٠٥٥ ١٠٩,٠٥٥ ١٠٩,٠٥٥ ١٠٩,٠٥٥ ١٠٩,٠٢٣ ١٠٩,٠٢٣ ١٠٩,٠٢٣ ١٠٩,٠٢٣ ١٠٩,٢٣٣ ١٠٩,٢٣٣ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٢ ١٠٩,٢٤٥ ١٠٩,٠٨٤ ٩٥,٠٨٤ ٩٥,٠٨٤ ٩٥,٠٨٤ ٩٥,٠٨٤		% 70 ,1	180,7.7	٥٨١,٠٠٧	المجموع
معان ۲۷,۷۲ معان ۲۷,۷۲۸ معان ۹۰,۰۵۰ معان ۱۰۹,۳۲ معان ۱۸,۸۸٤ معان ۱۸,۸۸٤ معان ۱۸,۸۸٤ معان ۱۸,۸۸٤ معان ۱۸,۸۸٤ مادبا ۱۳۹,۰۰۰ مادبا ۱۰۲,۳۷۰ مادبا ۱۰۲,۳۷۰ مادبا ۱۰۲,۳۷۰ مادبا ۱۰۷,۲۳۷ مادبا	171,001	% ٤١ ,٨	175,315	۲۹ ۷,۸۱۸	البلقاء
المضرق	100,977	٪۱۱ ٫۸	1.7,201	۱٦٧,۲۸۰	الكرك
الطفيلة ٢٠,٥٣٣ ٥٤,٦٣٨ ٣٢,٥٧٤ ١٠٦,٣٣٣ مأدبا مأدبا ١٠٦,٣٧٠ ٥٠,٠٥٥ ١٠٦,٣٧٠ مأدبا ١٠٧,٦٣٠ ١٠٢,٥٠٥ ١٠٠,٠٥٥ ٦٢,٤٠٣ مرش	77,980	% 0 Y,Y	47,777	٥٣,٢١٧	معان
مأدبا ۱۰۶٬۳۷۰ مادبا ۱۰۶٬۳۷۰ مادبا ۱۰۶٬۳۷۰ مادبا ۲۰٬۸۵۹ مادبا ۲۰٬۸۵۹ مادبا	٤٨,٨٨٤	% o ٣,•	00,791	90,000	المضرق
جرش ۱۰۷٫۶۳۷ ۲۲٫٤۰۳ ۲۲٫۶۰۸	٣١,٣٣٣	%09,7	44 ,0 4	٥٤,٦٣٨	الطفيلة
	٤٨,٦٤٥	% ٤ ٧, ٢	0.,700	1.7,77.	مأدبا
عجلون ۱۰۱٫۱۱۲ ۳۳۳٫ ۵۹ ۸٫۰۷٪ ۵۲٫۷۸	٦٠,٨٥٩	% o A,•	٦٢,٤٠٣	1.07,787	جرش
	٥٧,٠٣٨	% o A,V	09,777	1.1,117	عجلون

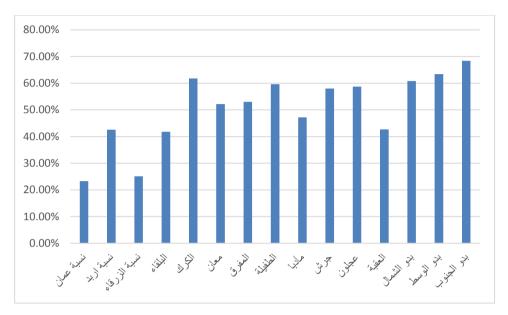
74,444	% ٤ Υ ,٧	۲۳,۸۱۷	٥٥,٨١٩	العقبة
٤٩,٩٩٧	%٦٠ ,٨	01,.74	۸۳,۹۱٤	بدو الشمال
TE, • TA	% ٦٣ ,٤	40,01 0	٥٦,١٠٢	بدو الوسط
£٣,£٣٦	%٦٨,٤	٤٣,٧٨٨	78,.79	بدو الجنوب
۲,٤٥٢,٣٨٦	% ٣٦ ,١	1, 897, 800	٤,١٣٠,١٤٥	

المصدر: أُعدّ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: http://www.entikhabat.jo

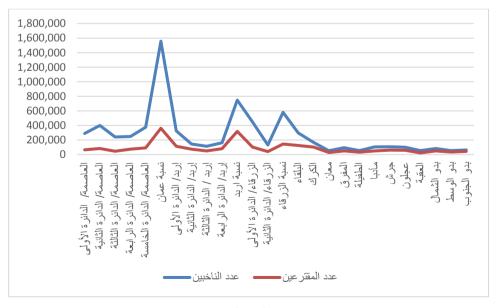
تشير الأرقام (حسب جدول رقم ٣) إلى أن عدد المقترعين في عمّان قد بلغ (٣٦٢,٤١٦)، في حين بلغ عددهم في انتخابات ٢٠١٣ (٣٠٨,١١٠)، أي بزيادة بلغت (٣٤,٣٠٦) ناخباً، وفي إربد بلغ عدد المقترعين (٣١٩,٢٧٨)، في حين بلغ عددهم في انتخابات عام ٢٠١٣ (٢٦٨,٢٨٤)، أي بزيادة بلغت (٢٩٩,٠٥٠)، وفي الزرقاء بلغ عدد المقترعين (١٤٥,٧٠٢)، في حين بلغ عددهم في انتخابات ٢٠١٣ (١٣٢,٥٣٤) ناخباً، أي بزيادة مقدارها (١٣,١٦٨). ما يعني أن عدد المقترعين في المدن الرئيسية زاد بمقدار (١٢٨,٤٦٨)، وبنسبة زيادة بلغت (١٢,٧٠٢)، في حين بلغت زيادة عدد المقترعين في المحافظات الأخرى (٨٥٨,٥٨٩) وبنسبة زيادة بلغت (١٤,٨٪).

وبلغت نسبة المشاركة في دوائر العاصمة عمّان (٣٣,٣٪)، وفي إربد (٢,٢٤٪)، وفي الزرقاء (٢٥,١٪) أي بمعدل (٣٣,٠٠)، وهي نسبة أقل من بقية المحافظات التي وصلت معدل نسبة الاقتراع فيها (٣٠,٥٥)، وكانت أعلى نسبة مشاركة في دائرة بدو الجنوب إذ بلغت (٣٨,٤٪)، في حين كانت النسبة الأدنى في دائرة عمّان الثالثة (٣٠,١٠)، انظر جدول رقم (٣) وشكل رقم (١٥) و(١٦).

شكل رقم (١٥) نسب المشاركة حسب الدائرة الانتخابية



شكل رقم (١٦) أعداد الناخبين المقترعين حسب الدائرة الانتخابية



ورغم زيادة عدد المقترعين في دوائر عمّان وإربد والزرقاء، إلا أن الأرقام تشير إلى تدني في نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية فيها مقارنة بباقي مناطق المملكة، وهو تدن شهدته انتخابات سابقة وليس مقتصراً على هذه الانتخابات، انظر الأشكال (١٧-٧٠).

ويُشار إلى أن دوائر المحافظات الرئيسية الثلاث تحظى بأكبر فرص تعليم، حيث تضم معظم البامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وهي مركز النشاط السياسي حيث تعقد معظم النشاطات السياسية فيها، وهي مركز النشاط الاقتصادي حيث يعمل قطاع واسع من سكانها في القطاع الخاص مقارنة بالمحافظات والدوائر الأخرى التي يعمل معظم سكانها في القطاع العام، كما أنها تمتاز بالتنوع السكاني، حيث يقطنها أردنيون من كافة الأصول والمنابت، ما يقلل من مركزية العشيرة ويزيد من تعدد الانتماءات السياسية مقارنة بالمناطق الأخرى من المملكة.

ورغم أن تدني نسب المشاركة في دوائر بعينها لا يؤثر على شرعية ودستورية مجلس النواب، إذ تنبع شرعيته ودستوريته من مجرد إجراء الانتخابات بشكل قانوني، إلا أن ذلك يؤثر في تمثيل المجلس لكافة الأردنيين، خصوصاً في الدوائر التي شهدت نسبة مشاركة متدنية دون غيرها.

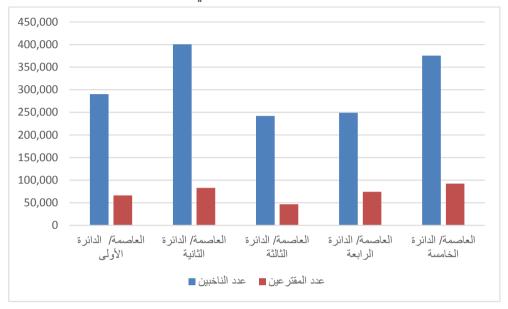
ويمكن تفسير تدني نسبة المشاركة في المحافظات الرئيسية المشار إليها بعدة أسباب منها: الخلل في حصة هذه المدن في مقاعد مجلس النواب؛ إذ رغم أنها تضم الكتلة السكانية الأكبر إلا أن حصتها من مقاعد مجلس النواب لا توازي ذلك، وهو ما أشار إليه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات جو لينين بقوله إن «تقسيم الدوائر وفق قانون الانتخاب الحالي عجز عن ضمان المساواة في التصويت على الرغم من أنه يمثل قدراً من التحسن مقارنة مع تقسيم الدوائر في الانتخابات البرلمانية السابقة لعام ٢٠١٣»(١).

ومن الأسباب كذلك ضعف أداء مجالس النواب السابقة السياسي والتشريعي والقانوني والإداري ومن الأسباب كذلك ضعف أداء مجالس النواب السابقة السياسي والتشريعي والقانوني والإداري وعدم قدرتها على مواجهة قرارات السلطة التنفيذية خصوصاً فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي ورفع الأسعار، وإن كان هذا السبب ينطبق على جميع مناطق المملكة، إلا أن ضعف تأثير العشيرة في المحافظات الثلاث انعكس على نسبة المشاركة. وهو ما تشير إليه بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً حيث أقرت بأن «تشكيل قوائم المرشحين «كان مبنياً في الغالب على العشائرية» (١)، ويستثنى من ذلك قوائم التحالف الوطنى للإصلاح بقيادة حزب جبهة العمل الإسلامي.

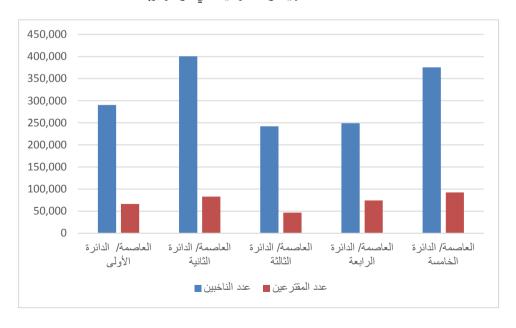
⁽١) جو لينين رئيس مراقبي بعثة الاتحاد الاوروبي لمتابعة الانتخابات الأردنية، حول الانتخابات البرلمانية الأردنية، ممثلية الاتحاد الاوربي في الأردن، ٢٠١٦/٩/٢٣ تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٠/١؛ انظر

http://eeas.europa.eu/delegations/jordan/10387/on-the-parliamentary-elections-in-jordan_ar المصدر السابق نفسه. (٢)

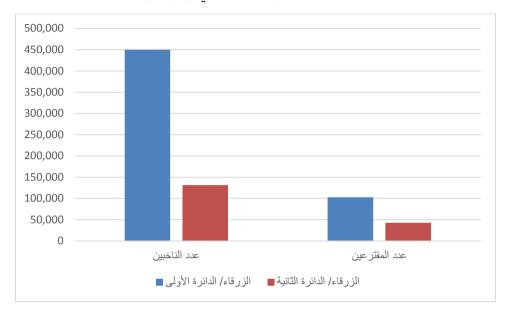
شكل رقم (١٧) أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر عمّان



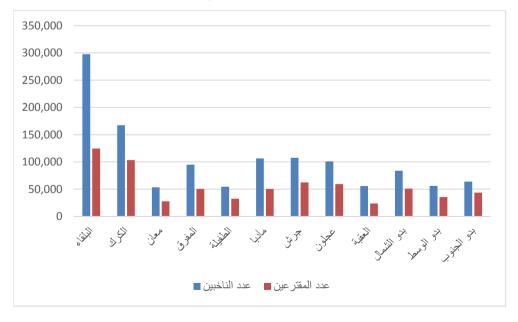
شكل رقم (۱۸) أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر إربد



شكل رقم (١٩) أعداد الناخبين والمقترعين في دوائر الزرقاء



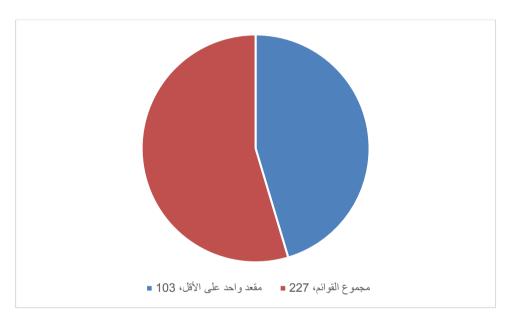
شكل رقم (٢٠) أعداد الناخبين والمقترعين في بقية الدوائر



٢٠٤. نتائج القوائم

كما ذُكر سابقاً، فقد تنافست في الانتخابات (٢٢٧) قائمة على مستوى جميع الدوائر، استطاعت ١٠٣ منها أن تحصل على مقعد واحد على الأقل من مقاعد المجلس الـ ١٣٠، أي بمعدل (١,٢٦) مقعداً لكل قائمة، انظر شكل رقم (٢١).

شكل رقم (٢١) القوائم التي حصلت على مقعد واحد على الأقل نسبة إلى مجموع القوائم



ولم تستطع أي قائمة الحصول على أكثر من مقعد من المقاعد المخصصة للتنافس العام (باستثناء المقاعد المخصصة للمسيحيين والشيشان والشركس والمرأة)، سوى قائمتين في الكرك حصدت كل واحدة منها مقعدين، ويُعزى ذلك في الأساس إلى طبيعة المعادلة المتأثرة بمضروب عدد المقاعد وهو أعلى مضروب في المملكة مما مكن القائمتين من حصد مقعدين؛ حيث اعتبرت الكرك دائرة انتخابية واحدة.

وتشير النتائج بهذه التوزيعة إلى تشتت واضح في خريطة مجلس النواب القادم (كثرة القوائم التي يتشكل منها المجلس)، فباستثناء قوائم «التحالف الوطني للإصلاح» العشر الناجحة والتي تشكل كتلة واحدة، لا يلاحظ وجود كتل أخرى، إلا أن هذا لا يعني أن لا يتم تشكيل كتل وتحالفات

داخل المجلس، وهو ما حصل في المجالس السابقة، إلا أنها تبقى كتلاً غير متماسكة وليس لها تأثير واضح، وغير حزبية، ويأتي تشكيلها لأغراض محددة مثل انتخاب رئيس المجلس والمكتب الدائم أو اختيار اللجان أو منح الثقة للحكومة.

ويُعزى هذا التشتت إلى نظام القائمة النسبية المفتوحة الذي أخذ به قانون الانتخاب، والذي يتيح للناخب اختيار من يريد داخل القائمة، كما يُعزى إلى طريقة احتساب الأصوات الذي أخذت به الهيئة المستقلة (١٠)، حيث لم تعتمد مبدأ «العتبة» الذي يلغي أصوات القوائم التي لا تتعداها، ما أتاح لعدد أكبر من القوائم الفوز بمقاعد.

وقد ينعكس التشتت على قاعدة المقعد الواحد ضعفاً في أداء مجلس النواب، إذ إن عدم وجود كتل كبيرة ومتماسكة في المجلس يجعل من الصعوبة الاتفاق على قرارات أو سياسة معينة انطلاقاً من موقف سياسي أو اقتصادي له مرجعيته الفكرية، ما يتيح للسلطة التنفيذية مجالاً أكبر للمناورة لتمرير قرارتها، والدفاع عن سياساتها ووزرائها أمام المجلس.

كما أن هذا التشتت ربما يُضعف فرص نجاح تشكيل الحكومات البرلمانية خلال فترة هذا المجلس، فليس ثمة أي أغلبية مريحة في المجلس يمكن أن تُفرز حكومة، أو أن تكون قادرة على حجب الثقة عنها.

٣.٤. نتائج الأحزاب

تُشير النتائج إلى تدني حصة الأحزاب السياسية في المجلس الثامن عشر؛ حيث لم يحصل أي حزب أعلن مشاركته في الانتخابات على أي مقعد باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وتشير النتائج إلى فوز (١٠) من أعضاء الحزب بينهم ثلاث سيدات من أصل (١٥) مرشحاً فازوا باسم التحالف الوطنى للإصلاح الذي شكّله الحزب.

⁽١) تنص المادة ٤٦ من قانون الانتخاب عِلى ما يلي:

أ- يُحدد الفائزون بالمقاعد النيابية وفقا لما يلى:

١- تحصل كل قائمة على مقاعد في الدائرة الانتخابية بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

٢- يُحدد الفائزون بالمقاعد المشار إليها في البند (١) من هذه الفقرة على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المرشحون في
 القائمة من غير المرشحين المشار إليهم في البند (١) من الفقرة (د) من المادة (٩) من هذا القانون.

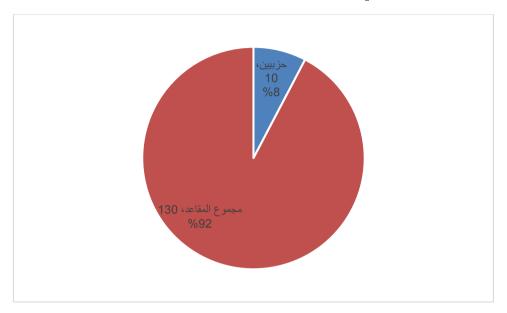
٣- يُحدد الفائزون بالمقاعد المشار اليها في البند (١) من الفقرة (د) من المادة (٩) من هذا القانون على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المرشح في الدائرة الانتخابية.

٤- تُحدد الفائزة بالمقعد المخصص للنساء في كل محافظة على أساس أعلى الأصوات التي نالتها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية، وإذا كانت المحافظة مقسمة إلى أكثر من دائرة انتخابية تُحدَّد الفائزة بالمقعد على أساس أعلى نسبة عدد أصوات نالتها أي من المرشحات في دائرتها من بين دوائر تلك المحافظة.

ب- في حال تعذّر إكمال ملء المقاعد بالأرقام الصحيحة غير الكسرية وفقاً لأحكام البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة يتم اعتماد طريقة الباقى الأعلى للء هذه المقاعد.

ج- إذا تساوت نسبة الأصوات بين قائمتين أو أكثر أو تساوت بين مرشحيْن اثنيْن أو أكثر فيُجري الرئيس القرعة بين المتساوين في نسبة الأصوات أو عددها ويتم تنظيم محضر بنتيجة ذلك يوقعه الرئيس والمترشحون أو مندوبوهم إن وُجِدوا. http://www.entikhabat.jo/sites/default/files/instr.9.pdf

شكل رقم (٢٢) المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب (المعلن عنهم من المرشحين)



ولم تحصل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الأخرى التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات وطرحت أسماء مرشحيها على أيً مقعد؛ حيث حصلت قائمة «زمزم» الممثلة لحزب المؤتمر الوطني التي ترشحت في الدائرة الأولى في إربد على (٤,٨٦٥) صوتاً، فيما حصلت أقل قائمة فائزة في الدائرة على (٨,٣٢٦) صوتاً. كما خسر المرشح الوحيد الذي أعلن صراحة انتماءه لجمعية جماعة الإخوان المسلمين والذي ترشح ضمن قائمة البناء والتجديد في دائرة إربد الثالثة. ولم يحصل أي من مرشحي حزب الوسط الإسلامي الذي أعلن عنهم على أيً مقعد، وبذلك خسر الحزب نوابه السابع عشر بالكامل.

وتشير النتائج أيضاً إلى خسارة كاملة للأحزاب اليسارية والقومية، حيث لم يحصل المرشحون المُنتمون إلى تلك الأحزاب على أي مقعد في المجلس الجديد. فقد خسرت المرشحة المعلنة لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» التي ترشحت ضمن قائمة المشاركة والتغيير في دائرة عمّان الأولى، فيما فازت القائمة بمقعد واحد شغله مرشح محسوب على رجال الأعمال، وحصل على (١٠,٥٨٢) صوتاً، فيما حصلت مرشحة «حشد» على (٢,٧٣١) صوتاً. وخسر مرشحو حزب الوحدة الشعبية «وحدة» الثلاثة المعلنون الذين ترشحوا على قائمة «السنبلة» في إربد الأولى، وحصلت

القائمة على (٦,٦٨٢) صوتاً، فيما حصلت أقل قائمة فازت في الدائرة على (٦,٦٨٦) صوتاً، كما خسرت قائمة «الوطنية» التي ترشح فيها عضوان للحزب في الزرقاء الأولى، وحصلت على (٢,٨١٩) صوتاً، فيما حصلت أقل قائمة فازت في الدائرة على (٢,٦٢٦) صوتاً.

وخسرت قائمة حزب الجبهة الأردنية الموحدة المحسوب على تيار الوسط، وهي القائمة التي ترشّحت في دائرة عمّان الثالثة وحصلت على (١,٠٧٨) صوتاً، فيما حصلت أقل قائمة فائزة في الدائرة على (٢,٥٠٦) صوتاً. وحصلت قوائم التجديد التي تُمثّل ائتلاف أحزاب تيار الوسط على مقعد واحد في دائرة البلقاء، فيما لم تحصل بقية القوائم على أيّ مقعد؛ حيث حصلت القائمة في عمّان الأولى على (١,٣٥٧) صوتاً، فيما حصلت أقل قائمة فائزة على (١,٦٤٧) صوتاً، وحصلت القائمة في عمّان الرابعة على (١,١٨٦) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على (١,٩٦٥) صوتاً، وحصلت القائمة في دائرة عمّان الخامسة على (٨٢٦,٤) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على (١,٠١٥) على (١٠٠١) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على على (١٠٥٠) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على (١٠٠١) صوتاً، وحصلت القائمة في دائرة جرش على (٩٧٣) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على على (١٠٠٠) صوتاً، وحصلت القائمة في دائرة جرش على (٩٧٣) صوتاً فيما حصلت أقل قائمة فائزة على على (١٠٠٠)

وتُشير النتائج إلى فوز قائمة تمثل التيار المدني حيث أعلنت ذلك صراحة في دعايتها الانتخابية، وترشحت القائمة في دائرة عمّان الثالثة فقط، وحصلت على أعلى الأصوات في الدائرة وبلغت (١٠,٩٧٣) صوتاً، وفازت بمقعد واحد بالتنافس العام ومقعد مسيحى بالكوتا.

وفور إعلان النتائج سارعت بعض الأحزاب إلى إعلان أن لها مرشحين لم يكونوا معلنين من قبل وأنهم قد حصلوا على مقاعد في مجلس النواب، كما ذكرت ذلك منظمات مجتمع مدني مهتمة بالشؤون البرلمانية (۱). ويُشارهنا إلى أن أولئك المرشحين لم يخوضوا الانتخابات وفق قواعد أحزابهم أو برامجها السياسية، وفوزهم لا يعني فوز أحزابهم أو تأييداً لتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان وزير التنمية السياسية قد أكد في هذا السياق أن «الدعم المالي الإضافي الذي سيُصْرف للحزبيين الفائزين بمقعد نيابي في الانتخابات البرلمانية، سيقتصر على مرشحين حزبيين معلنين مسبقاً للرأي العام وللناخبين(٢).

وبشكل عام، أظهرت نتائج الانتخابات أن الأحزاب الأردنية باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي لا زالت ضعيفة وغير قادرة على بناء قاعدة شعبية تؤهلها للفوز في الانتخابات، وأكدت النتائج على أن العشيرة كمُكوِّن اجتماعي ما زالت تطغى على المشهد الانتخابي في الأردن؛ حيث تسعى الأحزاب

⁽١) صحيفة الرأى، ٢٠١٦/٩/٢٥.

⁽٢) صحيفة الغد، ٢٠١٦/٩/٢٥.

غالباً إلى ترشيح أعضاء فيها يتميزون بثقل عشائري للحصول على مقاعد في مجلس النواب، واستثناء كفاءات ليس لها ذات الثقل العشائري.

ويرى العديد من الباحثين أسباباً مجملها ذاتية لضعف الأحزاب، منها نقص الخبرة الحزبية لدى الكوادر والأفراد، وارتباط تكوين الأحزاب بشخصيات معروفة، بحيث أصبح هناك خلط بين أهداف الحزب وأهداف رئيسه، والتشابه الكبير بين أهداف وبرامج معظم الأحزاب، وغياب النهج الديمقراطي داخل الحزب، والموروث السياسي للفترة ما بين ١٩٥٧–١٩٨٩ والذي كان يحظر الأحزاب وعملها، والتعبئة السياسية المعادية للأحزاب بوصفها «معادية للنظام!»، إضافةً إلى مخرجات قانون الصوت الواحد(۱) وتداعيات تطبيقه لأكثر من عقدين من الزمن.

غير أن معظم الأحزاب ترى أن الدولة تتحمل المسؤولية الأكبر في إضعاف الأحزاب، وحسب الأمين العام لحزب البعث التقدمي الأردني السيد فؤاد دبّور الذي يرى أن ضعف العمل الحزبي سببه استبعاد الأحزاب عن المشاركة في السلطة (٢٠).

⁽١) انظر: 2920/http://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/article/viewFile/3389

⁽٢) صحيفة الدستور، ٢٠١٦/٥/٩.

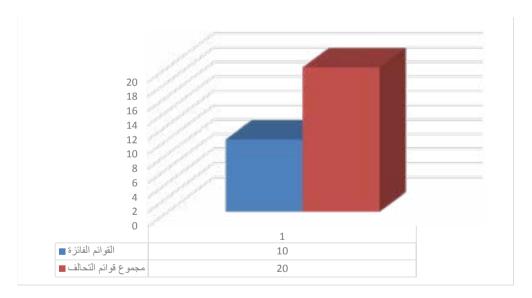
٤. ٣. ١. نتائج التحالف الوطني للإصلاح جدول رقم (٤)

قوائم التحالف الوطني للإصلاح والأصوات التي حصلت عليها والنسبة المئوية من المجموع الكلي للمقترعين

1						
النتيجة	عدد الأصوات	أسماء القوائم	الدائرة	الرقم		
فائزة	7787	الإصلاح	بر څخه	١		
خاسرة	٦٣٢٣	العدالة	الأولى- عمان	۲		
فائزة	١٠٠٩٦	الإصلاح		٣		
خاسرة	٦٠٥٥	البناء	الثانية – عمّان	٤		
فائزة	17040	التعاون		٥		
فائزة	9177	الإصلاح	الثالثة – عمّان	٦		
فائزة	17770	العدالة	الرابعة - عمّان	٧		
فائزة	118.4	الإصلاح		٨		
خاسرة	7779	التحالف الوطن <i>ي</i>	الخامسة – عمّان	٩		
خاسرة	۲۱۲۸	البناء	.	1.		
خاسرة	7047	العهد	إربد/ الأولى	11		
فائزة	٧٢٨٥	الوفاء	إربد/ الثالثة	۱۲		
خاسرة	4751	الإصلاح	إريد/ الرابعة	١٣		
فائزة	18011	الإصلاح	الزرقاء/ الأولى	١٤		
خاسرة	१२०२	الإصلاح	الزرقاء/ الثانية	10		
فائزة	11707	الإصلاح	البلقاء	17		
خاسرة	٤٧٣٨	الوفاق	المضرق	۱۷		
خاسرة	0897	الإصلاح والتنمية	مأدبا	۱۸		
فائزة	۸۹٦٧	الإصلاح	جرش	19		
خاسرة	7.07	الإصلاح	العقبة	۲٠		
	107,4.7	مجموع عدد الأصوات				
	1.,04%		نسبة عدد الأصوات			
	فائزة خاسرة فائزة فائزة فائزة فائزة فائزة فائزة خاسرة خاسرة خاسرة فائزة خاسرة فائزة خاسرة خاسرة خاسرة	الأصوات النتيجة المرة ا	السماء القواتم الأصوات النتيجة الإصلاح ١٩٤٧ فائزة فائزة الإصلاح ١٩٩٦ فائزة البناء ١٩٩٥ فائزة الإصلاح ١٩٩١ فائزة الإصلاح ١٩٩١ فائزة الإصلاح ١٩٩١ فائزة الإصلاح ١٩٩١ فائزة الوطنى البناء ١٩٩١ فائزة البناء ١٩٩١ فائزة البناء ١٩٩١ فائزة البناء ١٩٩١ فائزة الوطنى البناء ١٩٩١ فائزة الوفاء ١٩٩٥ فائزة الإصلاح ١٩٩٥ فائزة الإصلاح ١٩٩١ فائزة الإصلاح ١٩٩٥ فائزة الإصلاح ١٩٩٨ فائزة الإلاء الإ	الدائرة الأولى- عمّان الإصلاح 1377 فائزة الأصوات النتيجة الأولى- عمّان الإصلاح 1797 خاسرة الإصلاح 1797 خاسرة الثانية - عمّان البناء 1000 خاسرة فائزة الثائة - عمّان الإصلاح 1797 فائزة فائزة الرابعة - عمّان الإصلاح 1797 فائزة الرابعة - عمّان العدالة 1797 فائزة الإصلاح 1797 فائزة الإصلاح 1797 فائزة التحالف 1797 فائزة الوطنى التحالف 1797 خاسرة الوطنى البناء 1797 خاسرة الربد/ الأولى الإصلاح 1797 فائزة الربد/ الثائثة الوفاء 1790 فائزة الربد/ الرابعة الإصلاح 1897 خاسرة الزرقاء/ الأولى الإصلاح 1897 خاسرة الزرقاء/ الثانية الإصلاح 1993 خاسرة الربدا الثانية الإصلاح 1993 خاسرة البلقاء الإصلاح 1993 خاسرة الإصلاح 1993 خاسرة الإصلاح 1993 خاسرة والتنمية الإصلاح 1993 خاسرة والتنمية الإصلاح 1993 خاسرة والتنمية الإصلاح 1993 خاسرة العقبة الإصلاح 1997 خاسرة مجموع عدد الأصوات 1990/100 خاسرة مجموع عدد الأصوات 1990/100 خاسرة مجموع عدد الأصوات		

فاز التحالف الوطني للإصلاح ب(١٥) مقعداً في الانتخابات، وحصل بذلك على ما نسبته (٥,١١٪) من مقاعد مجلس النواب. كما حصل التحالف على (١٥٧,٨٠٢) صوتاً، أي بنسبة (١٥,٠١٪) من مجموع المقترعين في الموائر التي ترشح من مجموع المقترعين في الموائر التي ترشح فيها. وشارك التحالف بـ (٢٠) قائمة، حصلت (١٠) منها على مقاعد، أي بنسبة (٥٠٪)، وترشح في هذه القوائم (١١٨) مرشحاً فاز منهم (١٥) مرشحاً، أي بنسبة (١٢,٧٪) من المجموع الكلي لمرشحي قوائم التحالف، وفاز التحالف في (٩) دوائر من أصل (١٥) دائرة خاص فيها الانتخابات بنسبة (٢٠٪)، وبنسبة (٢٠٪)، وبنسبة (٢٨,١٪) من مجموع دوائر المملكة البالغة (٣٣) دائرة، انظر جدول رقم (٤) وشكل رقم (٢٠٪).

شكل رقم (٢٣) نتيجة قوائم التحالف الوطني للإصلاح



ويرجع هذا الفرق بين نسبة نجاح القوائم ونجاح المرشحين إلى طبيعة النظام الانتخابي القائم على القائمة النسبية المفتوحة، وإلى طريقة الاحتساب التي اعتمدتها الهيئة المستقلة لاحتساب الأصوات، ما جعل من الصعوبة أن تفوز أي قائمة بأكثر من مقعد، وهو ما تُظهره النتائج بوضوح.

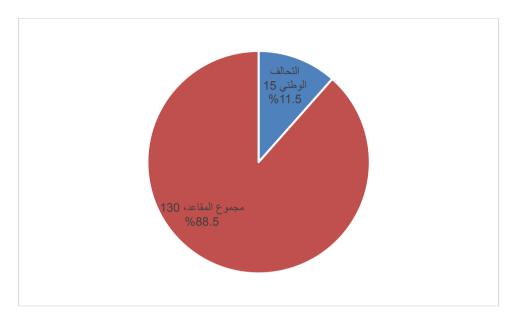
وحصلت قوائم التحالف على مقاعد في دوائر عمّان الخمس، وفي دائرة الزرقاء الأولى وإربد الثالثة والبلقاء وجرش، فيما خسرت قوائم التحالف في دوائر الزرقاء الثانية وإربد الأولى والرابعة ومأدبا والمضرق والعقبة.

كما فازت قوائم التحالف بمقعد واحد على الأقل في جميع دوائر العاصمة عمّان، وفازت في المنرقاء الأولى بثلاثة مقاعد (مسلم، وكوتا نسائية، ومقعد للشركس والشيشان)، وهي المناطق الأكثر كثافة سكانية ونشاطاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي ذات المناطق التي سجّلت أقل نسبة مشاركة في الانتخابات، وبالتالي يمكن النظر بإيجابية إلى مشاركة التحالف في الانتخابات وحصوله على مقاعد، وعلى نحو يعمل على تعزيز مشاركة الفئات الأكثر عزوفاً عن الانتخابات في هذه المناطق، وبالتالي الوصول إلى مجلس نواب أكثر تمثيلاً لجميع المواطنين، وهو هدف تسعى إليه الحكومات دائماً.

وفازت على قوائم التحالف (٣) سيدات، فازت إحداهن بالتنافس، أي بنسبة (١٥٪) من مجموع السيدات الفائزات في المجلس. حيث فازت سيدة عن محافظة العاصمة وسيدة عن محافظة الزرقاء على نظام الكوتا، فيما فازت سيدة في جرش بالتنافس. والسيدات الثلاث هن أعضاء في حزب جبهة العمل الإسلامي، ما يشير إلى أن اهتمام الحزب في المرأة وترسيخ دورها السياسي لا يقتصر على قيادات الحزب، بل تعداه إلى القواعد والأنصار الذين تفاعلوا مع ترشح المرأة على قوائم التحالف ودفعوا بها إلى واجهة العمل السياسي العام.

كما فاز ثلاثة مرشحين للتحالف على مقاعد الشيشان والشركس، أي بنسبة (١٠٠٪) من المقاعد المخصصة لهم في المجلس، أحدهم عضو في حزب جبهة العمل الإسلامي. والمرشحون الذين دفع بهم التحالف من غير أعضاء جبهة العمل الإسلامي شخصيات معروفة، وليست في وسط الشيشان والشركس فقط، فهما نائبان سابقان، ولهما حضور في الأوساط العامة، ما ساهم في فوزهم. فيما خسر المرشحون المسيحيون الأربعة الذين ترشحوا على قوائم التحالف.

شكل رقم (٢٤) المقاعد التي حصل عليها التحالف الوطني للإصلاح



ويمكن القول إن التحالف الوطني استفاد من نظام القائمة النسبية المفتوحة، فيما يتعلق بالمقاعد المخصصة للمرأة، خصوصاً في الدوائر التي تضم هيئة ناخبة كبيرة، والمقاعد المخصصة للمسيحيين والشيشان والشركس، فحزب الجبهة الذي يدعم التحالف هو أكبر الأحزاب الأردنية وأكثرها انتشاراً في معظم مناطق المملكة، وأعضاؤه من أكثر أعضاء الأحزاب الأردنية التزاماً بقرارات الحزب، وبالتالي فإن المرشحين على قوائمه من تلك الفئات ستكون لهم ميزة الحصول على جميع الأصوات التي تصب لصالح القائمة التي ترشح فيها، وهو ما تُظهره نتائج المرشحات في قوائم التحالف اللاتي حصلن على أصوات متقاربة مع أصوات باقي المرشحين، في حين تُظهر النتائج تفاوتاً في الأرقام التي حصل عليها المرشحون الذكور والإناث في أغلب القوائم.

وفي المجمل يُعدّ نواب التحالف الوطني للإصلاح أكبر كتلة في البرلمان تتشكل تلقائياً بعد نتائج الانتخابات، فيما لا يُستبعد أن تتشكل كتل أخرى قبيل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب، وقد أعلن التحالف الوطني للإصلاح عن نيته توسيع كتلته البرلمانية لتضم أطيافاً أخرى من أعضاء المجلس.

٤.٤. نتائج المرأة

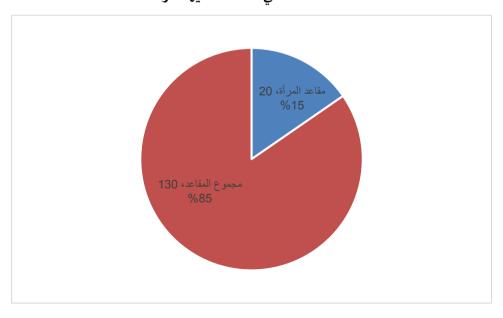
أظهرت نتائج الانتخابات فوز المرأة بـ(٢٠) مقعداً من مقاعد مجلس النواب الـ(١٣٠)، أي بنسبة (٤,٥١٪). وقد فازت (١٥) سيدة وفق نظام الكوتا الذي يُتيحه قانون الانتخاب، وفازت (٥) سيدات بالتنافس، وهو انعكاس للفرص المتعددة التي يُتيحها القانون للمرأة.

ويضم مجلس النواب الثامن عشر أكبر عدد من السيدات مقارنة بالمجالس السابقة، بما فيها مجلس النواب السابع عشر الذي ضم (١٨) سيدة، كما يضم أكبر عدد من السيدات اللواتى فزن بالتنافس.

ولم تستطع أي من السيدات في دوائر المدن الرئيسية عمّان وإربد والزرقاء الوصول إلى مجلس النواب عبر التنافس، واكتفين بالكوتا، فيما استطاعت سيدات في مناطق أخرى (جرش وعجلون والبلقاء والكرك) والتي توصف بأنها عشائرية، استطاعت الفوز بمقاعد عبر التنافس حيث تفوقن على المرشحين الذكور. ويُعزى ذلك إلى تفاوت عدد المقترعين بين المدن الرئيسية الثلاث والمناطق الأخرى، ما جعل فرصة فوز السيدات في الحصول على مقعد في المدن الرئيسية عبر التنافس أمراً صعباً.

كما حصلت بعض السيدات على أعلى الأصوات داخل القوائم التي ترشحن عليها، وفازت ثلاث سيدات ذوات خلفية حزبية، جميعهن على قوائم التحالف الوطني للإصلاح، وعضوات في حزب جبهة العمل الإسلامي، فيما لم تفزأي سيدة ذات خلفية حزبية من التوجهات الأخرى في أيً من الدوائر سواءً بالتنافس أو عبر الكوتا.

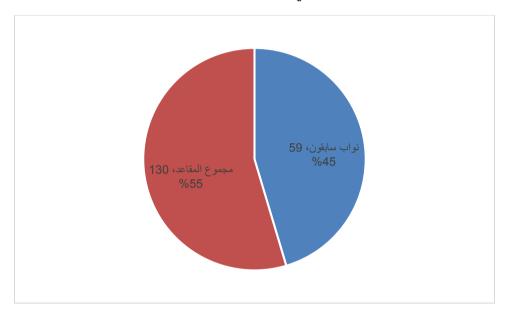
شكل رقم (٢٥) المقاعد التي حصلت عليها المرأة



٤. ٥. نتائج النواب السابقين

فاز (٥٩) نائباً سابقاً من أصل (١٣٢) خاضوا الانتخابات، أي بنسبة (٧,٤٤٪)، فيما خسر (٣٤) نائباً من الأعضاء السابقين في مجلس النواب السابع عشر فقط ممن خاضوا الانتخابات. وبذلك تبلغ نسبة النواب السابقين في المجلس الحالي (٤٥,٤٪)، وهي أعلى من نسبة النواب السابقين في المجلس المارق عدد المقاعد العام، انظر شكل رقم (٢٦).

شكل رقم (٢٦) المقاعد التي حصل عليها النواب السابقون



٤. ٦. النواب المستقلون

تُظهر نتائج الانتخابات أن غالبية النواب مستقلون وبلا خلفية سياسية واضحة، والأقلية (٢٢ نائباً) والنواب ذوو نائباً يُشكِّلون ١٧٪ من عدد النواب الكلي) هم نواب التحالف الوطني للإصلاح (١٥ نائباً) والنواب ذوو الخلفية الحزبية الذين لم يترشحوا على أسس حزبية، ويقدر عددهم بسبعة نواب، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة تحديد الحزبيين دون إعلان أنفسهم، وبذلك تقدر نسبة النواب المستقلين بحوالي (٨٣٪).

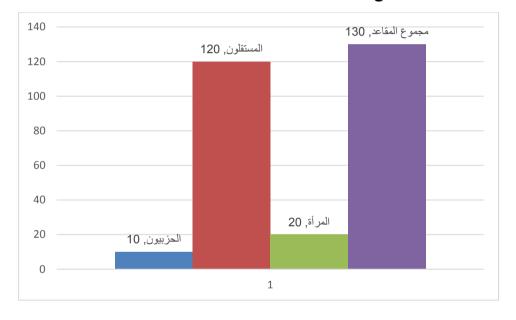
وحسب التجارب السابقة فإن النواب المستقلين يتكتلون في تحالفات غالبا ما تكون غير متماسكة، وتظهر قوة هذه التحالفات عند القرارات الهامة مثل انتخاب رئيس مجلس النواب ونوابه واللجان الدائمة في المجلس، وفي مسألة الثقة في الحكومة والموازنة العامة.

وغالبا ما تستطيع الحكومات تمرير قرارتها، خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة؛ إذ لم يسبق لأي مجلس أن رد الموازنة العامة، أو فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية الصعبة مثل رفع الأسعار والضرائب، أو السياسات الخارجية.

٥. أثر نتائج الانتخابات على الحياة السياسية

بالنظر إلى نتائج الانتخابات يشكل النواب السابقون من مجموع أعضاء المجلس الجديد (٧, ٤٤٪)، ويشكل النواب المستقلون (٨٣٪) منه، ويشكل نواب التحالف الوطني للإصلاح والنواب ذوو الخلفية الحزيية (١٧٪).

شكل رقم (٢٧) توزيع مقاعد المجلس حسب المستقلين والحزبيين والمرأة



شكل رقم (٢٨) توزيع مقاعد المجلس حسب الكتل التي حصلت على أكثر من مقعد



٥.١. أثرها على الحياة الحزبية

تظهر النتائج ضعفاً واضحاً في أداء عموم الأحزاب، ما يصعب أن يشكل المجلس الحالي رافعة للأحزاب باستثناءات محدودة.

وقد يشير هذا الضعف الحزبي إلى عدم قناعة الناخبين بتلك الأحزاب، وأحياناً إلى عدم معرفة المواطنين بوجودها، رغم أن عدد الأحزاب وفق وزارة التنمية السياسية وصل إلى الخمسين، إضافة للنظرة السائدة عن الأحزاب المتخوفة منها، والتي تشكلت طيلة فترة الأحكام العرفية، وبقيت سائدة بعد انتهائها عام ١٩٨٩.

ومن ملامح ضعف الأحزاب في هذه الانتخابات عدم قدرتها على تشكيل قوائم باسمها، كما ظهر في ترشح عدد من الحزبيين في قوائم بنيت على أسس عشائرية وجغرافية، دون أن يعلنوا انتماءاتهم الحزبية.

ويعد غياب الأحزاب عن البرلمان سبباً في تهميشها وإضعاف شعبيتها، بل سيجعل وصولها للبرلمان صعباً في الانتخابات القادمة، ما لم تعمل الأحزاب بجهود ذاتية على رفع سوية أدائها واستقطاب أعضاء جدد، وإقناع الجمهور ببرامجها وضرورة وجودها، وهذا يتطلب أن تُوحد الأحزاب جهودها وتشكل تحالفات وتكتلات فيما بينها. كما أن على المجلس أن يوفر البيئة القانونية المناسبة لنمو الأحزاب.

٠٠ ٢. أثرها على الحكومات البرلمانية

يرى الملك عبد الله الثاني في أوراقه النقاشية أن «مسار تعميق ديمقراطيتنا يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة... وبالرغم من أن التجارب الدولية المقارنة تشير إلى الحاجة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها، إلا أن ما يُحدِّد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو نجاحنا في تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية»(۱).

ولا تساعد نتائج الانتخابات على الصعيد الحزبي على التوجه نحو هذه السياسة في تشكيل الحكومات، فالفكرة مبنية على وجود «ائتلاف أغلبية في مجلس النواب»، وهو ما لم تُظهره نتائج الانتخابات الحالية، كما تقوم على «تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين»، وهو أيضاً ما لم ينتج عن هذه الانتخابات. وعليه يبدو أن الأردن لا زال بعيداً عن الحكومات البرلمانية، على الأقل في عهد المجلس الحالي.

⁽۱) الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني على الإنترنت: html.٢٥٠/http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/pages/view/id

٥. ٣. أثرها إقليمياً ودولياً

برغم اهتمام المجالس النيابية السابقة بالقضايا الإقليمية خصوصاً القضية الفلسطينية ولاحقاً القضية السورية، إلا أن تأثيرها كان محدوداً في السياسات الخارجية للدولة.

وحاول المجلس النيابي السابع عشر الضغط على الحكومة لطرد السفير الإسرائيلي من عمّان مثلاً في أكثر من مرة، وأصدر قراراً بالأغلبية مرتين يطالب فيها الحكومة بطرد السفير، غير أن الحكومة لم تستجب لرأي النواب بدعوى أن قرارات من هذا النوع ليست من صلاحية مجلس النواب.

وقانونياً لا يملك مجلس النواب إصدار قرارات سياسية تُعدّ من صلاحية السلطة التنفيذية، لكنه يملك الضغط على الحكومة بالأدوات الدستورية لدفعها على الالتزام بتوجهاته، وعلى رأسها حجب الثقة عن الحكومة واستجواب الوزراء.

وغالباً ما تستفيد الحكومات من تشتت المجلس وضعف معارضته السياسية نتيجة غياب كتل كبيرة متماسكة وبرامجية فيه، وتتهرب الحكومات من توجهات المجلس السياسية في القضايا الإقليمية والدولية.

وسيبقى تأثير المجلس الحالي في السياسة الخارجية للدولة محدوداً مع النسبة الكبيرة للنواب المستقلين، لكن وجود التحالف الوطني للإصلاح قد يكون المتغير الذي يطرأ على المجلس الحالي، وربما يكون له أثر في الضغط على الحكومات باتجاه تعديل بعض السياسات الإقليمية والدولية الرسمية.

٦. توصيات

- 1.٦. تشكيل لجنة وطنية من خبراء قانونيين وسياسيين وحزبيين لدراسة قانون الانتخاب وتقديم توصيات في ضوء الانتخابات الحالية تسهم في إفراز مجالس نيابية أكثر تمثيلاً، وُتقوِّي الحياة الحزبية في البلاد، ما يسهم في تعزيز مسيرة الديمقراطية والإصلاح التي تُعد أبرز الضمانات الاستقرار الأردن وحفظ أمنه ووحدته الوطنية والشراكة المجتمعية في تحمل مسئولية النهوض بالبلاد.
- 7. 7. يُحسب للهيئة المستقلة أنها استطاعت إنجاز انتخابات المجلس الثامن عشر دون عراقيل رئيسية تذكر مع التحفظ على بعض الطعون التي أشارت إلى عدم قيام الهيئة بإجراء صارم ضد شراء الأصوات، والتي يقول أصحابها إنهم أبلغوا عنها في حينه، كما أن تأخر الهيئة في إعلان النتائج الأولية في بعض الدوائر سبّب إرباكاً لدى المرشحين والرأي العام، علماً بأنها لم تفصح عن أسباب مقنعة لهذا التأخير، ويعد ما جرى في دائرة بدو الوسط من تعد على صناديق الاقتراع سابقة خطيرة، وعلى الهيئة استخلاص النتائج منها حتى لا تتكرر في الانتخابات القادمة خصوصاً في انتخابات المحليات القادمة.
- 7. ٣. يُلاحظ أن موقع الهيئة الرسمي الذي يعتبر المصدر الرسمي حول الانتخابات كان بطيء التحديث؛ إذ كانت بعض وسائل الإعلام تنشر بالتفصيل بيانات وتصريحات مسؤولي الهيئة قبل الموقع الرسمي للهيئة. وفي حال أريد أن تكون الهيئة مصدر المعلومات الأقوى والأوثق فعليها أن تقوم بالإجراءات الكفيلة بحل هذه المشكلة.
- 7. ٤. لا شك أن نسبة التصويت المتدنية في محافظات المدن الرئيسية الثلاث (عمّان وإربد والزرقاء) مقارنة بالمناطق الأخرى تفرض على الهيئة دراستها، والخروج بتوصيات تساهم في تشجيع هذه الكتلة الكبيرة من الناخبين على ممارسة حقهم الانتخابي، وتزيل كثيراً من تحفظاتهم سواءً ما يتعلق بعدد الدوائر أو المقاعد المخصصة لها، أو غير ذلك من أسباب، وبالتعاون مع الحكومة القادمة ومجلس النواب الجديد.
- 7. ه. أما بالنسبة للأحزاب فقد شهدت هذه الانتخابات خسارة كبيرة للأحزاب باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهي أمام تحديات كبيرة، لابد عليها أن تتوحد وأن تعمل جاهدة لتجاوزها وإيجاد صيغة مناسبة لتقديمها لمجلس النواب للعمل على تنميتها وزيادة قواعدها الشعبية. وربما تكون صيغة تلاقي أحزاب المعارضة في كتلة

واحدة وأحزاب الوسط في كتلة أخرى وربما كتلة ثالثة من الأحزاب، ربما يشكل رافعة مهمة، وقد يكون التلاقي على أساس العمل الوطني والعربي المشترك في ظل التنوع والاختلاف في المواقف السياسية والفكرية من قضايا أخرى هو القاسم المشترك الأكبر للعمل معاً، كما هو حال كل الائتلافات بين الدول والأحزاب في العالم.

1. ٦. أما بخصوص مجلس النواب فهو أمام تحد حاسم ليقدم نموذجاً بأدائه المهني والديمقراطي يُعدِّل الصورة الذهنية لدى المواطنين عن المجالس السابقة الضعيفة، وسيساعد هذا كثيراً في بناء الثقة الشعبية التي خسرتها مجالس سابقة جراء موافقة معظم النواب للحكومات على قراراتها الاقتصادية والسياسية، وجرّاء ممارسات النواب وشجاراتهم، داخل المجلس، والتي شوّهت صورة المؤسسة النيابية أمام الناخبين.

7.٧. إذا أراد النظام الرسمي الأردني، والسلطة التنفيذية فيه، الأخذ بالتوجهات الملكية والأوراق النقاشية الساعية نحو تطوير الواقع الديمقراطي السياسي في البلاد، من المتوقع أن هذا يتطلب شراكة حقيقية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية نحو خلق بيئة سياسية تُقدّم نموذجاً للعمل الوطني المشترك أمام المواطنين الشباب ما يُعيد الثقة بالسلطتين في سعيهما لخدمة مصالح الوطن ومواطنيه بعيداً عن الإقصاء والتهميش والاتهامات التي لا تُثمر وطناً ولا تُعزز قوّته.

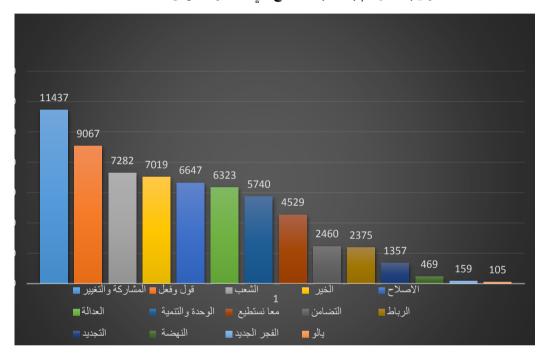
الملاحق

نتائج الانتخابات حسب القوائم في كل دوائر المملكة

جدول رقم (١) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الأولى- العاصمة عمّان

اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	الرقم	أسماء القوائم	عدد الأصوات	النتيجة	ترتيب القائمة
			٤	المشاركة والتغيير	11547	فائزة	١
			18	قول وفعل	9.77	فائزة	۲
			11	الشعب	٧٢٨٢	فائزة	٣
			٣	الخير	V+19	فائزة	٤
			7	الاصلاح	7757	فائزة	٥
			^	٣٢٣ العدالة		خاسرة	٦
العاصمة/			١	الوحدة والتنمية	٥٧٤٠	خاسرة	٧
الدائرة			١.	معا نستطيع	2079	خاسرة	٨
الأولى			>	التضامن	787.	خاسرة	٩
			۲	الرياط	7470	خاسرة	١.
			٥	التجديد	1401	خاسرة	11
			٩	النهضة	279	خاسرة	١٢
			١٢	الفجرالجديد	109	خاسرة	۱۳
	·		۱۳	ياڻو	1.0	خاسرة	١٤
	۲۹・ , 1 ۷ ۷	77,759		مجموع الاصوات	78979		

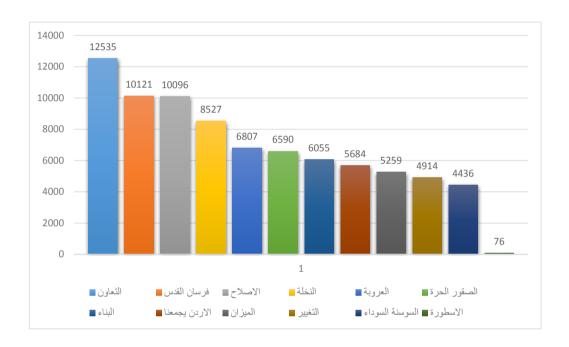
شكل رقم (١) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الأولى- العاصمة عمّان



جدول رقم (٢) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثانية- العاصمة عمّان

اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	الرقم	أسماء القوائم	عدد الاصوات	النتيجة	ترتيب القائمة
			٩	التعاون	17040	فائزة	١
			١	فرسان القدس	1.171	فائزة	۲
			٣	الاصلاح	197	فائزة	٣
			۲	النخلة	۸٥٢٧	فائزة	٤
			٧	ةِ ٦٨٠٧ العروبة		فائزة	٥
العاصمة/			١٢	الصقور الحرة	709.	فائزة	٦
الدائرة الثانية			٤	البناء	7.00	خاسرة	٧
			٨	الأردن يجمعنا	٤٨٦٥	خاسرة	۸
			٥	الميزان	9070	خاسرة	٩
			٦	التغيير	1911	خاسرة	١.
			١.	السوسنة السوداء	११७७	خاسرة	11
			11	الاسطورة	٧٦	خاسرة	17
	٤٠٠,٤٥٢	۲۸۸, ۲۸		مجموع الاصوات	۸۱۱۰۰		

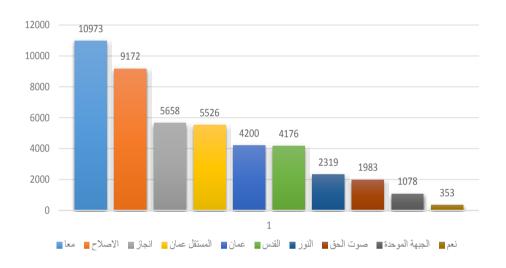
شكل رقم (٢) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثانية- العاصمة عمّان



جدول رقم (٣) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثالثة- العاصمة عمّان

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	1.974	معا	٣			
۲	فائزة	9177	الاصلاح	٤			
٣	فائزة	۸۵۲٥	انجاز	١.			
٤	فائزة	7700	المستقل عمان	۲			
٥	خاسرة	٤٢٠٠	عمان	٦			العاصمة/
٦	خاسرة	٤١٧٦	القدس	١			الدائرة الثالثة
٧	خاسرة	7719	النور	٥			
٨	خاسرة	19,74	صوت الحق	٩			
٩	خاسرة	۱۰۷۸	الجبهة الموحدة	٧			
1.	خاسرة	404	نعم	٨			
		£054V	مجموع الاصوات		٤٦,٥٠٧	727,191	

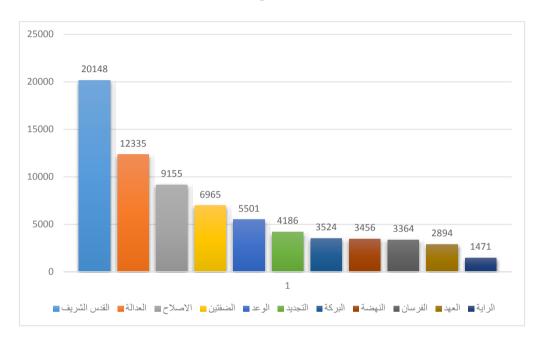
شكل رقم (٣) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثالثة- العاصمة عمّان



جدول رقم (٤) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الرابعة - العاصمة عمّان

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	7.157	القدس الشريف	٥			
۲	فائزة	17440	العدالة	٤			
٣	فائزة	9100	الاصلاح	١			
٤	فائزة	7970	الضفتين	۲			
٥	خاسرة	٥٥٠١	الوعد	11			العاصمة/
٦	خاسرة	٤١٨٦	التجديد	٣			الدائرة
٧	خاسرة	4015	البركة	٩			الرابعة
٨	خاسرة	7507	النهضة	١.			
٩	خاسرة	4415	الفرسان	٨			
١.	خاسرة	3 P A Y	العهد	٦			
11	خاسرة	1571	الراية	٧			
		VY999	مجموع الاصوات		٧٤,٢٦٢	729,170	

شكل رقم (٤) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الرابعة- العاصمة عمّان



جدول رقم (٥) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الخامسة- العاصمة عمّان

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	17477	الحزم	٣			
۲	فائزة	177	الاتحاد والعمل	٤			
٣	فائزة	11/00	الوفاء	۲			
٤	فائزة	112.7	الاصلاح	١ ،			
٥	فائزة	١٠٥٢٨	النشامي	١٢			
٦	فائزة	1.175	الراية	١.			
٧	خاسرة	7779	التحالف الوطني	11			العاصمة/
٨	خاسرة	0501	الحق	۲			الدائرة الخامسة
٩	خاسرة	٤٨٢٦	التجديد	٩			
١.	خاسرة	7222	السنبلة	٥			
11	خاسرة	٧٢٢	مسار وطن	٨			
١٢	خاسرة	٦٤٢	الشعب	٧			
۱۳	خاسرة	181	سيدات الأردن	١٣			
		۸۹۹٦٥	مجموع الاصوات		97,017	770,844	

شكل رقم (٥) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الخامسة- العاصمة عمّان

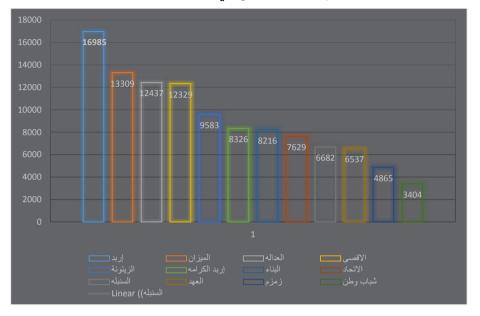


جدول رقم (٦) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة إربد

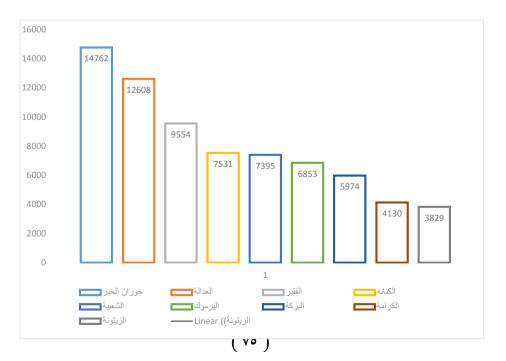
ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الأصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	١٦٩٨٥	إريد	١٢			
۲	فائزة	144.9	الميزان	٤			
٣	فائزة	17547	العداله	٨			
٤	فائزة	17479	الاقصى	٦			
٥	فائزة	9014	الزيتونة	٣			
٦	فائزة	۸۳۲٦	إربد الكرامه	٩			
٧	خاسرة	۲۱۲۸	البناء	۲			إربد/ الدائرة الأولى
٨	خاسرة	V7.Y9	الاتحاد	١			الدوني
٩	خاسرة	77.77	السنبله	١٠			
١.	خاسرة	7047	العهد	٥			
11	خاسرة	٤٨٦٥	زمزم	11			
17	خاسرة	72.5	شباب وطن	٧			
		11.4.7	مجموع الاصوات		118,097	440,914	
١	فائزة	15777	حوران الخير	٨			
۲	فائزة	٨٠٢٢١	العدالة	٤			
٣	فائزة	9008	الفقير	١			
٤	فائزة	٧٥٣١	الكنانه	۲			
٥	خاسرة	V m 90	الشعبية	٣			
٦	خاسرة	٦٨٥٣	اليرموك	٥			إريد/ الدائرة الثانية
٧	خاسرة	0975	البركة	٧			•
٨	خاسرة	٤١٣٠	الكرامة	٦			
٩	خاسرة	۴۸۲۹	الزيتونة	٩	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		VY777	مجموع الاصوات		٧٥٠٨٧	120777	

١	فائزة	17777	الاتحاد	٤			
۲	فائزة	١٠٠٤٦	الديمقراطية	١			
٣	فائزة	٧٢٨٥	الوفاء	٥			
٤	خاسرة	٥٨١٠	السلام	٣			
٥	خاسرة	٤٤٤٠	الوطنية	۲			إربد/ الدائرة
٥	خاسرة	4998	البناء والتجديد	٧			الثالتة
٦	خاسرة	4454	اهل الهمة	٦			
٧	خاسرة	٤٧٧	الانصار	٨	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٤٧٦٧٧	مجموع الاصوات		٤٩٧٩٨	1140.4	
١	فائزة	10704	النشامي	٣			
۲	فائزة	18879	الوفاء	٦			
٣	فائزة	١٠٨٣٥	الزيتونة	۲			
٤	فائزة	1.710	الاسد	٧			
٥	فائزة	۸۹۹٦	التعاون	٥			إربد/ الدائرة
٦	خاسرة	۷۷ ٣٧	الكرامة	١			الرابعة
٧	خاسرة	٦٧٨٥	المستقبل	٨			
٨	خاسرة	4751	الاصلاح	٤	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٧٨١٤١	مجموع الاصوات		۸۰ ,۷۹۷	174,899	

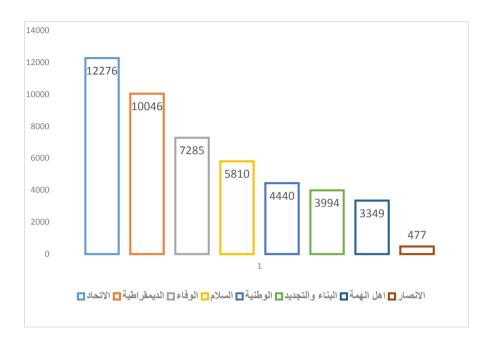
شكل رقم (٦) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الأولى- محافظة إربد



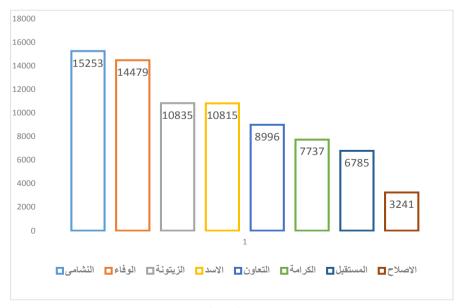
شكل رقم (٧) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثانية- محافظة إربد



شكل رقم (٨) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثالثة- محافظة إربد



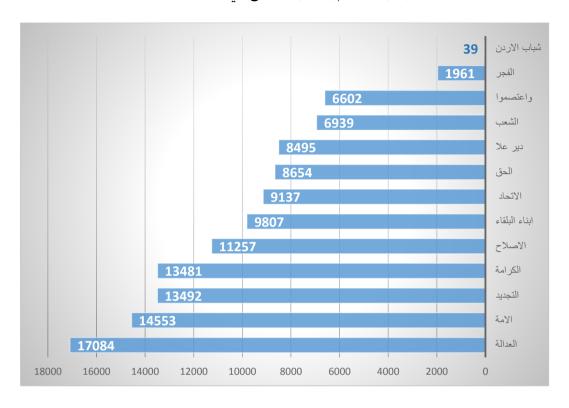
شكل رقم (٩) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الرابعة- محافظة إربد



جدول رقم (٧) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة البلقاء

اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	الرقم	أسماء القوائم	عدد الاصوات	النتيجة	ترتيب القائمة
			٥	العدالة	۱۷۰۸٤	فائزة	1
			٨	الامة	18004	فائزة	۲
			11	التجديد	14541	فائزة	٣
			١.	الكرامة	١٣٤٨١	فائزة	٤
			١	الاصلاح	11707	فائزة	٥
			7'	ابناء البلقاء	٩٨٠٧	فائزة	٦
1			٤	الاتحاد	9147	فائزة	٧
البلقاء			١٣	الحق	٤٥٢٨	فائزة	٨
			٧	ديرعلا	۸٤٩٥	خاسرة	٩
			٣	الشعب	7949	خاسرة	1.
			٩	واعتصموا	77.7	خاسرة	11
			۲	الفجر	1971	خاسرة	١٢
			17	شباب الأردن	٣٩	خاسرة	14
	۲۹ ۷,۸۱۸	175,315		مجموع الاصوات	1710.1		

شكل رقم (١٠) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة البلقاء



جدول رقم (٨) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة الكرك

اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	الرقم	أسماء القوائم	عدد الاصوات	النتيجة	ترتيب القائمة
			١ ،	وطن	19777	فائزة	١
			۲	الوفاء للأغوار	۸۷۰۲	فائزة	٥
			٣	ابناء الكرك	197	فائزة	۲
			٤	الشمس	٨٥٣٩	فائزة	٦
			٥	التغيير	٥٨١٦	خاسرة	٨
الكرك			٦	القلم	१०४९	خاسرة	٩
			٧	الحق	10718	فائزة	٣
			٨	الزيتونة	1.499	فائزة	٤
			٩	النخوة	7.7.	خاسرة	1.
			١.	النجاح	٧٠٧٣	خاسرة	٧
	۱٦٧,۲۸	1.7,201		مجموع الاصوات	100977		

جدول رقم (٩) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة معان

اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	الرقم	أسماء القوائم	عدد الاصوات	النتيجة	ترتيب القائمة
			۲	الحق يعلو	٦٨٣٧	فائزة	١
			٥	البتراء	٥٧٦٣	فائزة	۲
			٤	الشوبك	۳٦٨٥	فائزة	٣
			٣	العمل	4114	فائزة	٤
معان			١	الكرامة	7772	خاسرة	٥
			٧	التعاون	1717	خاسرة	٦
			٨	التوكل على الله	1089	خاسرة	٧
			٦	العدالة	1149	خاسرة	٨
	09797	۲۷۷ ٦٨		مجموع الاصوات	77954		

شكل رقم (١١) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة الكرك



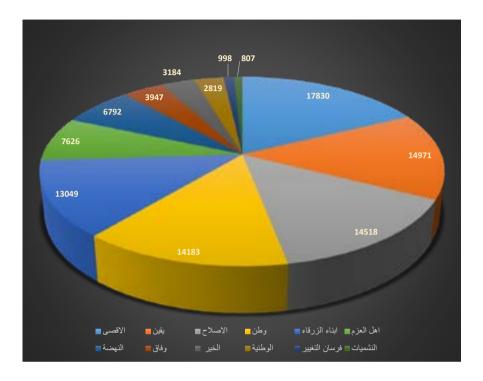
شكل رقم (١٢) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة معان



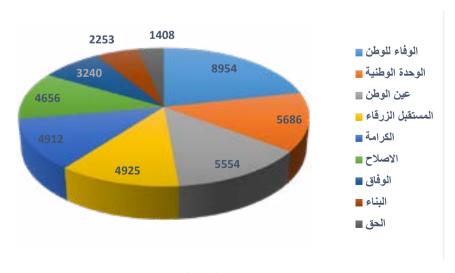
جدول رقم (١٠) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة الزرقاء

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	١٧٨٣٠	الاقصى	١			
۲	فائزة	18971	يقين	١.			
٣	فائزة	15011	الاصلاح	۲			
٤	فائزة	18114	وطن	٦			
٥	فائزة	14.59	ابناء الزرقاء	٣			
7	فائزة	V777	اهل العزم	٧			
٧	خاسرة	7797	النهضة	11			الزرقاء/ الدائرة الأولى
٨	خاسرة	4950	وفاق	٨			الاوتى
٩	خاسرة	4175	الخير	٤			
١.	خاسرة	7/19	الوطنية	٥			
11	خاسرة	99/	فرسان التغيير	٩			
١٢	خاسرة	۸۰۷	النشميات	17			
		١٠٠٧٤	مجموع الاصوات		1.7,922	٤٤٩,٧٥٣	
١	فائزة	۸۹٥٤	الوفاء للوطن	١			
۲	فائزة	۲۸۲۵	الوحدة الوطنية	٩			
٣	فائزة	0005	عين الوطن	٥			
٤	فائزة	2970	المستقبل الزرقاء	٣			
٥	خاسرة	1917	الكرامة	۲			
٦	خاسرة	१२०२	الاصلاح	٧			الزرقاء/ الدائرة الثانية
٧	خاسرة	475.	الوفاق	٤			**
٨	خاسرة	7704	البناء	٦			
٩	خاسرة	١٤٠٨	الحق	٨	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٤١٥٨٨	مجموع الاصوات		£770A	141101	

شكل رقم (١٣) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الأولى- محافظة الزرقاء



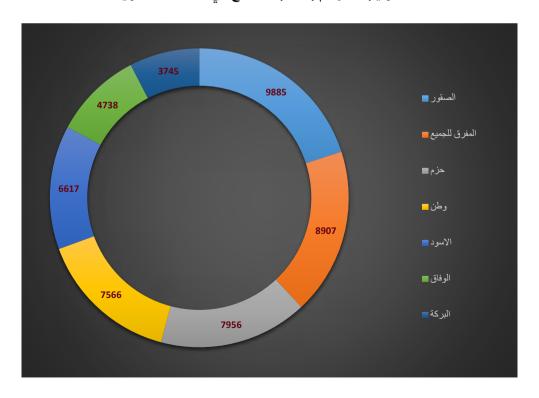
شكل رقم (١٤) ترتيب القوائم بحسب النتائج في الدائرة الثانية- محافظة الزرقاء



جدول رقم (١١) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة المفرق

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	٩٨٨٥	الصقور	٧			
۲	فائزة	۸۹۰۷	المفرق للجميع	1			
٣	فائزة	V907	حزم	۲			
٤	فائزة	٧٥٦٦	وطن	۲			
٥	خاسرة	7717	الاسود	٤			المضرق
٦	خاسرة	٤٧٣٨	الوفاق	٣			
٧	فائزة	4 750	البركة	0			
		१९११	مجموع الأصوات		0.491		

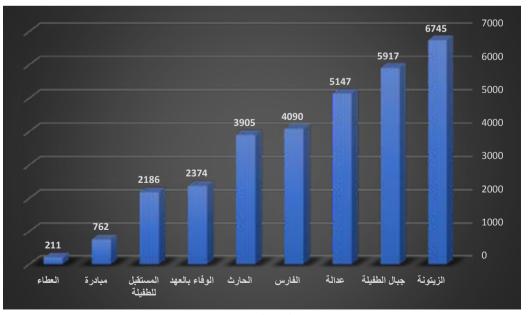
شكل رقم (١٥) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة المفرق



جدول رقم (١٢) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة الطفيلة

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الأصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	7780	الزيتونة	١			
۲	فائزة	0917	جبال الطفيلة	۲			
٣	فائزة	٥١٤٧	عدالة	٤			
٤	فائزة	٤٠٩٠	المضارس	٥			
٥	خاسرة	44.0	الحارث	۲			
٦	خاسرة	7475	الوفاء بالعهد	٨			الطفيلة
٧	خاسرة	71/7	المستقبل للطفيلة	٣			
٨	خاسرة	V7.Y	مبادرة	٩			
٩	خاسرة	711	العطاء	٧	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٣1٣٣ ٧	مجموع الاصوات		٣17 ٣7	37700	

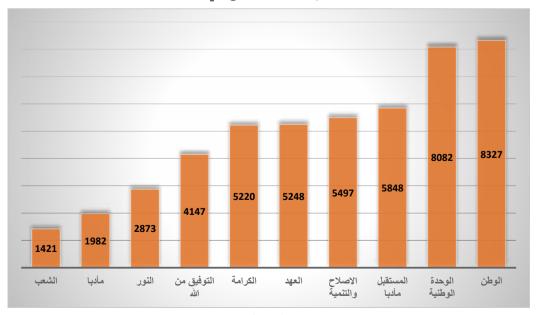
شكل رقم (١٦) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة الطفيلة



جدول رقم (١٣) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة مأدبا

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	۸۳۲۷	الوطن	٣			
۲	فائزة	۸۰۸۲	الوحدة الوطنية	١			
٣	فائزة	٥٨٤٨	المستقبل مأدبا	1.			
٤	خاسرة	0897	الاصلاح والتنمية	٩			
٥	خاسرة	٥٢٤٨	العهد	٧			
٦	خاسرة	٥٢٢٠	الكرامة	٤			مادبا
٧	خاسرة	٤١٤٧	التوفيق من الله	٦			
٨	خاسرة	7.77	النور	٥			
٩	خاسرة	1927	مأدبا	۲			
١.	خاسرة	1571	الشعب	٨			
		٤٨٦٤٥	مجموع الاصوات		٥٠,٢٥٥	107,80	

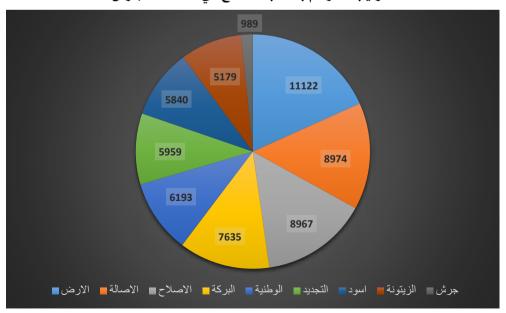
شكل رقم (١٧) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة مأدبا



جدول رقم (١٤) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة جرش

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	11177	الارض	٥			
۲	فائزة	۸۹۷٤	الاصالة	۲			
٣	فائزة	۸۹٦٧	الاصلاح	٤			
٤	فائزة	٧٦٣٥	البركة	٦			
٥	خاسرة	7194	الوطنية	٣			
٦	خاسرة	०९०९	التجديد	١			جرش
٧	خاسرة	٥٨٤٠	اسود	٩			
٨	خاسرة	٥١٧٩	الزيتونة	٨			
٩	خاسرة	٩٨٩	جرش	٧	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٦٠٨٥٨	مجموع الاصوات		٦٠ ,٨٥٨	1.7,747	

شكل رقم (١٨) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة جرش



جدول رقم (١٥) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة عجلون

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	18714	العمل	۲			
۲	فائزة	11099	الوفاق	۲			
٣	فائزة	۹۸۳۸	جبل عجلون	١			
٤	خاسرة	9197	الاتحاد	٥			عجلون
٥	خاسرة	٧٤٣٨	خيط الذهب	٤			
٦	خاسرة	٤٦٤٨	الفجر	٣			
		۸۲۹۲۵	مجموع الاصوات		٥٩٣٣٥	1977	

شكل رقم (١٩) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة عجلون



شكل رقم (٢٠) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة العقبة



جدول رقم (١٧) ترتيب القوائم بحسب النتائج في دوائر البدو

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	11797	رعد الشمال	٧			
۲	فائزة	11.17	الميزان	٤			
٣	فائزة	۸۱۷۱	الاسد المتأهب	٥			
٤	خاسرة	٧١٣٤	الكرامة	٣			
٥	خاسرة	7077	وطن	٦			الشمال
٦	خاسرة	4177	الوفاء للبادية	١ ،			
٧	خاسرة	١٤٧٨	السرحان الموحدة	۲			
8	خاسرة	V17	أهل الحزم	٨			
		£999V	مجموع الاصوات		٥١٠٢٣	٨٣٩١٤	

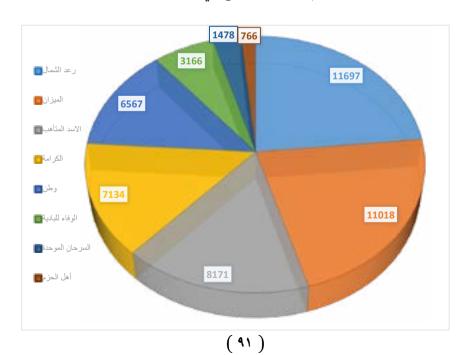
1	فائزة	7700	البدر	٣			
2	فائزة	٥٠٤٤	الوفاء	٥			
3	فائزة	٤٨٨٠	البركة	۲			
4	خاسرة	٤٢٠٤	الكرامة	١.			
5	خاسرة	4 747	المستقبل	١ ،			
6	خاسرة	4198	البادية	٧			
7	خاسرة	184.	التغيير	٨			tavati
8	خاسرة	154.	المحبة في الله	٩			الوسط
9	خاسرة	۱۱۸٤	الجود	٤			
10	خاسرة	11.4	بيرقنا	١٢			
11	خاسرة	V9V	البواسل	٦			
12	خاسرة	१७१	العدل	11	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		45.4 V	مجموع الاصوات		400V	۲۰۱۶۵	

1	فائزة	۸۱۷٦	البيرق	۲			
2	فائزة	٧٦ ٢٤	المستقبل المشرق	٤			
3	فائزة	7797	الوفاء	٥			
4	خاسرة	787.	الاصالة	٧			
5	خاسرة	٥٨١٤	العاصفة	١			
6	خاسرة	٤١٧٥	ابناء الجنوب	٣			الجنوب
٧	خاسرة	٤٠٨٨	الكرامة	٨			
۸	خاسرة	٣٤٧	العدالة	٦	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		٤ ٣٤٣٦			٤٣٧٨٨	78.49	

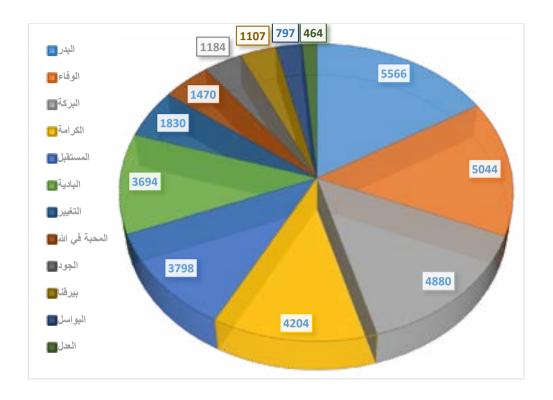
جدول رقم (١٦) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة العقبة

ترتيب القائمة	النتيجة	عدد الاصوات	أسماء القوائم	الرقم	عدد المقترعين	عدد الناخبين	اسم الدائرة
١	فائزة	٦٣٢٢	العقبة	٣			
۲	فائزة	*V9V	الفجر	٨			
٣	فائزة	454.	المنار	۲			
٤	خاسرة	1077	النهضة	۲			
٥	خاسرة	7.07	الإصلاح	٥			العقبة
٦	خاسرة	194.	الاجماع	٧			بغضر
٧	خاسرة	۱۷۱٤	الوحدة الوطنية	١			
۸	خاسرة	1019	الوفاء للوطن	٤	عدد المقترعين	عدد الناخبين	
		7449	مجموع الاصوات		74,49	۵۵٫۸۲۳	

شكل رقم (٢١) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة بدو الشمال



شكل رقم (٢٢) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة بدو الوسط



شكل رقم (٢٣) ترتيب القوائم بحسب النتائج في محافظة بدو الجنوب

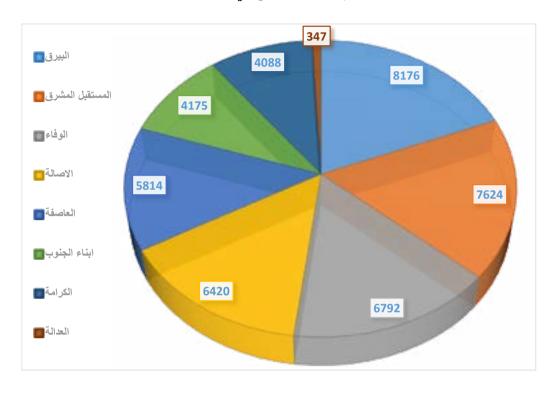


Table of Contents

- 1. Introduction
- 2. Geographical Distribution of Electorates, Constituencies and Seats
- 3. Candidates' Map
- 3.1. Territorial Distribution
- 3.2. Lists' Partisan Participation
- 3.2.1. Political Parties of Islamic Roots
- 3 2 2 Leftist and Arab-Nationalist Parties
- 3.2.3. Centre Parties
- 3.3. Female Candidates
- 3.4. Badia Candidates
- 3.5. Christian Candidates
- 3.6. Circassian and Chechen Candidates
- 3.7. Independent Candidates
- 4. Analysis of Results
- 4.1. Turnout
- 4.2. Lists
- 4.3. Parties
- 4.4. Women
- 4.5. Former MP's
- 4.6. Independent Candidates
- 5. Impact of Results on Political Scene
- 5.1. Partisan Landscape
- 5.2. Parliamentary Government
- 5.3. Regional and International Landscape
- 6. Recommendations

Executive Summary

Jordan's General Election of 2016

Political and Statistical Study

1. Introduction

General elections occupy top place in the concept of democracy as a series of procedures and institutions to empower individuals to take part in the decision-making process by means of free and fair polling. The Constitution of Jordan concentrates on Parliament as the output of this. Article One stipulates that "The Hashemite Kingdom of Jordan is an independent sovereign Arab State. It is indivisible and no part of it may be ceded. The Jordanian people are a part of the Arab Nation, and its ruling regime is parliamentary with a hereditary monarchy."

In this respect, the last parliamentary general election was a turning point. It took place, for the first time since 1993, under the "Open Relative List System" which was approved by the last Parliament. From 1993 till 2013 the general elections that were held in the Kingdom were under the "One-Vote System" but in different forms. As well, participating in the election was the Islamic Action Front (IAF), the main opposition party in the country, which boycotted the polls for the last nine years.

With no boycotts from any political party, the parliamentary race took place on September 20, 2016, in which 1,492,044 of the registered electorates, 36% turnout, took part in the polls. The IAF took part under the National Alliance for Reform (NAR), which won 15 seats. The general turnout was lower than in the previous election that was held in 2013. This time five women candidates won through direct competition and not on the quota allocated to them.

This present report is based on official figures issued by the Independent Election Commission (IEC). However, classifications are based on statements made by prospective candidates since few announced their political background or partisanship, other than those standing under the IAF and NAR flagships.

What may have been the biggest obstacle to the authors of this report also – besides the little information about partisan background – candidates and member lists standing for parliament were not interested in clarifying their agendas or spelling out their programs. That would support the study's conclusions that political parties still do not have the ability to attract voters, and thus believe showing their true political colors would hinder them.

Another scholarly and information challenge emanated from the slow update of the IEC website concerning election news and neglecting statements made by its secretary-general and its commission spokesman. There was even contradiction in the news published by local newspapers and on their websites of what was being said in regularly held IEC press conferences about the results. All this meant the authors were somewhat hesitant about the preciseness of such news.

Moreover, the IEC were only satisfied with posting the constituencies' results on their website and didn't give information of what was happening in polling stations around the Kingdom. And thus meant the report authors had difficulty in presenting a generalized picture about the state of the election.

However, while the report sheds light on the different aspects of the election's race, others still need to be covered, especially on the newly-adopted electoral system and its need to be modified further for better representation. As well, a detailed study needs to be made to counteract the low electoral turnout in Amman, Zarqa and Irbid as experienced in the general election and to pass it to the relevant national bodies.

2. Geographical Distribution of Electorates, Constituencies and Seats

Jordan's capital, Amman, has five electoral constituencies of 1,557,385 of the national electorates at 37.7%. These comprise 29 seats including those allocated for Circassians, Chechens and Christians. The five constituencies thus represent 22.3% of the total number of 130-seat Lower House in Jordan's bicameral parliament that has a royally-appointed Upper House as well.

Zarqa in the north-east of the Kingdom has two constituencies. In the September elections 581,007 voters were registered at 14.1% of the total. Zerqa enjoys 13 seats, 10% of the total parliamentary seats.

Irbid in north of the country, had 748,752 registered voters in the last elections, 18.1% of the total and have 20 parliamentary seats at 15.4% of the Lower House.

The new electoral law gives women a quota of 15 seats, one for each of the 12 governorates of the Kingdom and one each of the three Badia (desert) constituencies to make up the total. For Christians, 9 seats are assigned to them in Amman, Zarqa, Irbid, Madaba, Kerak, Balqa and Ajlun. Circassians and Chechens are allocated three seats in Amman and Zarqa.

3. Candidates' Map

After the appeal period, the number of male and female candidates standing in the Kingdom's 23 constituencies was 1,252 in 227 electoral lists. In spite of the drop in the number of candidates in contrast with the 2013 parliamentary election that was 1,335 at 6.62%, the competition ratio of candidates to seats was higher; In 2013 it was 8.9 but in 2016 it was 9.6. This was due to the fact seats in the 18th Lower House dropped from 150 to 130.

3.1. Territorial Distribution

The lists created much interaction in the process of prospective candidates standing in the 23 constituencies. In Amman 356 candidates at 12.27% stood for election; In Irbid 209 candidates stood at 10.45%; In Zarqa it was 137 at 10.53%; In Balqa it was 110 candidates at 10%; In Kerak it was 89 at 8.10%; In Madaba it was 48 at 9.6%; In Mafraq it was 32 at 6.4%; In Jerash the number of candidates were 39 at 7.8%; In Ajlun it was 28 at 5.6%; In Ma'an it was 27 at 5.6%; In Tafeela it was 40 candidates at 8%; In Aqaba it was 31 candidates at 7.75%; and in the three Badia constituencies there were 106 candidates at 8.83%.

Lists also show the different ratios of candidates to electorates between the Jordanian components and territories. These are as follows: Amman: 1 to 4,374; Zarqa: 1 to 4,575; Irbid: 1 to 3,582; Balqa: 1 to 2,718; Kerak: 1 to 1,879; Ma'an: 1 to 1,971; Mafraq: 1 to 2,970; Tafeela: 1 to 1,365; Madaba: 1 to 2,216; Jerash: 1 to 2,760; Ajlun: 1 to 3,611; Aqaba: 1 to 1,800; and the three Badia constituencies: 1 to 1925.

Despite the disparate numbers of candidates, none of the constituencies

witnessed any boycott on any ethnic or other grounds: East Jordanian tribes, Jordanians descending from Palestinian origins, Jordanians from Circassian and Chechen origins and Christian Jordanians, nor on the basis of sex.

3.2. Lists' of Partisan Participation

Numbers indicate there was a weak participation on the basis of partisanship or political parties in the last polls. This may not have been so obvious when compared with the 2010 and 2013 elections, when the IAF and other political parties boycotted the electoral process.

In the run up to the last 2016 election, although many parties expressed their intention to field candidates, only 45 out of 122 lists of 130 candidates announced their partisan backgrounds. In objective terms, this was basically attributed to the difficulty in determining what a 'partisan list' is. There were exceptions to this however. They included the 20 NAR lists led by the IAF, the Irbid 'Zamzam list' – belonging to the Islamic National Congress (INC) which split from the Muslim Brotherhood 18 months ago; and the Islamic Centre Party (ICP) – which also split from the Muslim Brotherhood, 12 years ago and which fielded 16 candidates without presenting clear lists. There was a nominee from the People's Democratic Party and three nominees from the People's Unity Party in two lists; There was a list for the United Jordanian Front (centre) for Amman's 3rd constituency; and there was a 5-list coalition of centre parties called Renewal. Other than this no other parties were able to form a single list, forcing them to withdraw from the entire process. Finally, the Shura Party left the race in protest at some of the procedures. Such parties such as the last one did not proclaim to support any other candidates, adding to the complexity of the report's mission in ascertaining the parties' lists and its status.

3.2.1. Political Parties of Islamist Roots

Following are the three political parties with Islamic roots that took part in the 2016 September election:

3.2.1.1. Islamic Action Front

Under the 20 NAR lists, as officially announced, there were 118 candidates, 70 of which were IAF members. In spite of the government's pressure due to the dispute with the Muslim Brotherhood represented by the Islamic Action Front, the IAF is was able to forge alliances on tribal, territorial, ethnic and even religious grounds. It managed to announce "NAR lists" in 15 constituencies, including fielding several candidates for the women, Christian, Circassian and Chechen seats.

3.2.1.2. Islamic Centre Party

The ICP announced 14 lists in Amman, Zarqa, Irbid, Balqa, Mafraq, Kerak, Tafeela and Aqaba, with 23 members out of 84 candidates. However, only 16 names ran under the ICP ticket, nor were these lists specified. Its secretary-general said there was a coalition with the Islamic National Congress in a number of constituencies, but none of these lists, candidates or constituencies, where made clear.

3.2.1.3. Islamic National Conference

The INC fielded 20 candidates, they were a mixed of those who split from the IAF and the newly-licensed party. It had lists in Irbid's 1st constituency (Zamzam), in Irbid's 3rd constituency (Building and Renewal), Amman's 4th constituency (Renewal), Kerak (Pen), and Aqaba (Beacon).

3.2.2 Leftist and Arab-Nationalist Parties

Leftist and pan-Arab parties fielded 12 candidates, including two women, in 7 lists in 6 constituencies. They could not form a united list because of their different ideologies. In fact, they have a powerful intellectual and journalistic presence in the last election, but these parties often have limited popular support.

They included the People's Unity Party; People's Democratic Party; Jordanian Communist Party; Arab Socialist Baath Party (Iraq affiliate); Arab Progressive Baath Party (Syria affiliate); and the Arab Nationalist Movement.

3.2.3. Centre Parties

A number of centre parties close to the government, fielded candidates without explicit lists. The exception to this is the list of the United Jordanian Front in Amman's 3rd constituency, in addition to five lists under the Renewal slogan combining several centre parties running under the National Alliance for Election (NAE) which was launched on July 26 2016. It included the National Constitutional Party, Al Risala (Message) Party, Islamic Shura Party, Social Justice Party, Secure Country Party, Equality Party, Gallantry Party, Conservatives Party and the Ansar Party. However, the NAE did not last long.

3.3. Female Candidates

Due to the privileges provided by the current electoral system of having a quota for women and giving them the ability to compete freely at the same time, the 2016 election witnessed the highest ever participation. There were 250 women candidates, 20% running in the election.

However, women's partisanship participation was low except in the 17 NAR lists and of the 3 candidates running in the lists of other parties. But even here these announced participations made up only 8% of all female contenders.

As well, there were five women running on Christian seats in Amman's 3rd constituency, in Balqa, Kerak, Zarqa's 3rd Constituency and Madaba. There were also two women candidates for the Circassian-Chechen seat in Amman's 3rd constituency and Zarqa's 1st constituency.

3.4. Badia Candidates

The law allocated 12 seats for the three north, centre and south Badia constituencies, each having a women quota seat. A fierce competition was witnessed in the last election, as there were 106 candidates running, making up 8.64% of those in the Kingdom. Furthermore, their high 8.83 candidates ratio to a seat is higher than the competition for the Christians seats were seven candidates stood for every seat fought. There was high competition in the small governorates outside the three big ones of 7.05 candidates for every seat or the 7.66 for the Circassians and Chechens seats.

3.5 Christian Candidates

According to the law, nine – that is 7% – of the Lower House seats are allocated for Christians. These are as follows: 1 in Amman's 3rd constituency, 1 in Zarqa's 1st constituency, 1 in Ajlun, 1 in Madaba, 1 in Irbid, 2 in Balqa and 2 in Kerak.

For these seats, 63 candidates ran, making a ratio of 7 to every seat, close to that of the small governorates of 7.05. Among the Christian candidates were five women at 7.9%, which was far less than the 20% women participation on the national level. This information needs to be researched further.

Partisan Christian candidates were 11 at 17%, exceeding the total percentage of partisan candidates that were 10.4%, an interesting phenomenon.

3.6. Circassian and Chechens Candidates

The law gives Circassians and Chechens 3 seats in the Lower House of Parliament, that is 2.3% distributed among Amman's 3rd and 5th constituencies and Zarqa's 1st. Twenty-three candidates ran for these seats, including two women at by 7.66 of the votes for each seat. There were 10 lists in the first, 7 in the second and 7 in the third.

Among them, were three Circassians and Chechen nominees running on the NAR ticket, one the UJF, one woman of the Civil Movement in Amman's 3rd constituency and four in lists led by businessmen.

3.7. Independent Candidates

As those who are not members of parties are considered "independents", they constituted the majority, 75% of the total candidates. Independents were found in all electoral lists, including, and surprisingly, party political ones. They mostly come from tribal backgrounds, social dignitaries and businessmen.

Judging from previous parliaments, MPs tend to be more pro-government than to the opposition. The parliamentary experience, in general, show the weakness of political parties, they are not able to compete against independent candidates because of the latter offer "service programs", mostly to be implemented by the government. Parties are not in a position to do these

and/or have not paid sufficient attention to such kinds of programs.

4. Analysis of Election Results

The election was organized on September 20, 2016 by the IEC. It went through all the constitutional stages of publishing the electorates' tables, receiving candidates' applications, approving them after the appeal period, balloting, counting and announcing and approving the final results.

The process was further monitored by a number of national and foreign organizations through 14,000 observers. Among the 767 foreigners, were participants from the European Union, a joint mission of the US International Republican and National Democratic Institutes and the Arab League.

The national and international preliminary reports did not find any notable breach of the electoral process' regulations and legitimacy, but there were some defects.

The EU mission which sent 108 observers criticized the division of constituencies for not securing fair votes, although it is better than that of the 2013 general election. It also referred to the electoral campaigns that took place outside polling stations on election day and which violated the law.

In addition, some observers and candidates complained about "political money" or "vote buying" by some candidates. Even though this was common the authorities did little to control it.

41 Turnout

The turnout was 36.1% in the 2016 election much less than the 2013 polls of 56.69%. But this time 1,492,400 voters registered, 204,357 more than the 2013 election, which was 1,288,043.

The low turnout was attributed to the way the vote calculations were made. In the 2016 election the calculations became based on the ratio of the electorates to those eligible to vote according to the records of the Civil Status Department. This was different from the 2013 general election where it was the ratio of the electorates to those who had registered in the CSD's ballot records. Thus in 2016 those eligible to vote were 4,130,145, 15.86% higher than the 2,272,182 in 2013.

According to the IEC, women constituted 44% of the total electorates, but just 32%, that is 716,000, went to the polling stations. In contrast, men constituted 56% of the total electorates, but only 40% that is 775,684 cast their votes on the day of the election.

With regard to the voter's age distribution according to the IEC, the 17-30 year-old category was 532,157 electorates; the 31-40 year-old category was 14,052; the 41-50 year-old category was 146-104; the 51-60 year-old category was 304,021; and the 61-70 year-old category was 200,456.

Statistics show that in spite of the rise in the number of women candidates and their actual seats, men are still more interested in election and politics.

According to experts in women's issues, females continue to face restrictions on their freedoms in terms of balloting, abstaining or voting for a certain candidate. All this has lead to low motivations.

As for turnout, it was 23.3% in Amman, 42.6% in Irbid and 25.1% in Zarqa. This is in contrast to the average 55.6% turn out registered in other governorates. The highest however, was in South Badia at 68.4%, while the lowest was in Amman's 3rd constituency (19.2%).

Although the electorates of Amman, Irbid and Zarqa are higher, their turn out is lower than other governorates – a phenomenon also witnessed in previous elections. This is in spite of the fact that the "big three" have the best education opportunities, including most public and private universities, form the centre of most political activities and host most of the private sector activity, in contrast with the other governorates and constituencies, where most people are employed in the public sector. The big three are distinguished by their demographic diversity, of having Jordanians of all origins and were the tribe has less influence as counteracted by other political affiliations.

It is true that the low percentages of some constituencies do not affect the legitimacy and constitutionality of Parliament, for it is merely sufficient to recognize that the general elections are held in a legal manner. However, that would impact the representation of all Jordanians, especially in those constituencies where turnout is low.

This is attributed to a number of factors including the fact these three governorates have a smaller share in the Lower House, modest performance

of previous Parliaments in the political, legislative, legal and administrative processes and the weak influence of the tribe.

4.2. Lists

Throughout the kingdom, there were 227 electoral lists but only 103 managed to gain at least 1 seat of the total 130, 1.26 seat for every list.

4.3. Parties

Political parties only gained a small share in the 18th Lower House of Parliament. None of the parties that took part in the election race won a seat. The only exception was the IAF, it won 10 seats under the NAR who total gain was 15 seats including 3 for women.

None of the other parties with Islamist reference that announced they were taking part in the elections won a seat. The same applies to all the leftist and Arab-nationalist parties. The centre UJF also lost. The Renewal List of the centre parties' coalition did win 1 seat in Balqa. Also the Civil Movement, which only fielded candidates in Amman's 3rd constituency, won two seats: One in general competition and another allocated for Christians.

Overall, results showed Jordanian political parties, except the IAF, were still too weak to build a popular base and win elections. On the other hand, the tribe as a social component continues to dominate the election landscape. Even parties that fielded their own candidates, attempted to choose those with a tribal backing to make sure they would win. It meant also excluding other more competent candidates.

According to academics, this is largely because of a number of factors. First, members of political parties do not have the adequate experience. Second, formation of some of these parties is associated with their founders, top well-known personalities, politicians and those that served in public life, mixing the "boss" with "the group". Third, there are significant similarities in the political programs of most parties and there are no detailed agendas to put forward to the electorates. Fourth, the concept of democracy is absent within most parties. Fifth, there is the political legacy of the 1957-1989 period, when partisan activities were prohibited and condemned as 'anti-state'. Sixth, there are repercussions of the one-vote system applied for over two decades.

However, most political parties hold the regime accountable for their weakness. Fu'ad Dabbour, Secretary General of the Jordan Progressive Baath Party, says the reason why parties are "weak" is because they were excluded from power.

4.3.1. NAR Results

The NAR won 15 seats, making 11.5% of the Lower House. It obtained 157,802 of the national votes cast, that's 10.57% of the Kingdom's ballots; it increased to 15.17% in the constituencies where NAR candidates were fielded. Among the 20 lists it had, 10, that's 50%, managed to win seats. Among the 118 candidates it put forward, 15, that's 12.7% were returned to Parliament.

The NAR won 60% of the vote in nine out of 15 constituencies. However in the total 23 constituencies it got 39.1%.

The disparity between the lists' and candidates' percentages is attributed to the election system based on the Open Relative List and the way votes are calculated by the IEC. In fact, as is seen in the results, it is very difficult for a list to hold more than one seat.

The NAR won seats in all of Amman's constituencies, in addition to those of Zarqa's 1st, Irbid's 3rd, Balqa and Jerash. On the other hand, it lost in Zarqa's 2nd, Irbid's 1st and 4th, Madaba, Mafraq and Aqaba.

In the NAR lists, three women managed to win, including one by general competition, making 15% of the women in the Lower House. As the three of these are IAF members, it is an indicator of the party's interest in the political role of women on the leadership and grassroot levels.

Besides, the three candidates fielded for the Chechen and Circassian seats won the race hands down, getting 100% of the votes cast, including one member of the IAF. On the other hand, none of the NAR's Christian candidates could get enough votes to enter parliament.

In general, NAR MP's constituted the largest bloc in the Lower House that took shape after the results. The NAR already stated it will not to ally itself with other blocs or MP's in the Lower House.

4.4. Women

Among the 130-seat Lower House, 20 women, 15.4%, won seats. Fifteen seats are already allocated to them through the women quota, the other five won in open competition. This shows the greater chances provided by the election law.

Thus the 18th Lower House represents the highest percentage ever given to women, even higher than the 17th Parliament where women only got 18 seats. Furthermore, this house got the highest number of women through open competition.

4.5. Former MP's

Out of 132, 59 former MP's, 44.7%, who ran in this election were re-elected. This is much higher than in the 17th Lower House were 34 MPs who stood for re-election lost their seats. Thus, former MP's make up 45.4% of the current legislature, where it was 40% in the 17th Parliament. This maybe attributed to the re-organization of the seats.

4.6. Independent MP's

Only a minority of the MPs, 22 at 17% are party affiliated. These are NAR members, in addition to those who did not run on a partisanship basis – thought to be seven MP's – although it is not easy to give an exact number because some candidates preferred to announce their affiliations. Therefore it can be said that 83% of the MP's run as independents.

Based on experience, independent MP's form coalitions that are often incoherent. These blocs show their power when significant decisions are made, such as electing the speaker of the Lower House, his assistants and permanent committees' members, as well as giving the government the vote of confidence. This sets the scene for making sure government legislations especially related to the general budget and other hard economic issues like raising prices, taxes and foreign policy are passed.

5. Impact of Results of Political Scene

As mentioned earlier, former MP's form 44.7% of the Lower House, including 83% as independents and 17% as NAR members and of other political affiliations.

(1.7)

5.1. Partisan Landscape

The results show obvious weakness of most parties, which hardly allows the composition of the new Parliament leverage for partisan action

Such powerlessness emanate from the fact that many voters just don't believe in these parties or that many have not heard of them. Moreover there is a continuing "fear" of political parties despite the end of the martial law era in 1989.

Another indicator of the fragility of these parties lies in the fact they are still unable to form lists with their own names and identities. Instead, some partisan candidates, in this election and previous ones, ran on lists based on tribal and geographical foundations without announcing their political affiliation.

Consequently, unless these parties exert greater effort to improve their performance, attract new members and convince the people of their programs and significance, their absence from Parliament will further lead to their political exclusion and weaken their popularity. As well, they need to unify their efforts in the form of building alliances, while Parliament has to provide a suitable legal context for better political arties.

5.2. Parliamentary Government

The election results, including the last one, do not promote the formation of governments on a partisanship basis. The concept is about a majority coalition in Parliament, which has not taken shape. There are no political parties, developed on political programs, to attract the popular vote. Jordan stills appears to be far long way off from having parliamentary governments, at least as far as this Parliament is concerned.

Regional and International Landscape

Despite the former parliaments' interest in regional issues, like those of Palestine and later Syria, their influence was limited on the state's foreign policy.

In statutory terms the Lower House cannot make any political decision which is part of the domain of the executive authority. However, it can pressure the

government, using the confidence vote and ministers' interpellation.

The government uses the Lower House's incongruity and weak opposition to follow its own policies on regional and international issues. With the high number of independent MP's, the impact of the Lower House on the state's foreign policy is expected to be limited. However, NAR members may constitute a variable that would exert pressure on the government to alter some official regional and international stands.

6. Recommendations

- 6.1. A national commission of legal and political experts need to be formed to investigate the election law and make recommendations in light of the recent process. When better representative Parliaments are found and partisan life is empowered, democracy and reform can be consolidated to secure genuine stability, security, national unity and societal partnership which would lead to the progress of the kingdom.
- 6.2. In general, the IEC's efforts in the latest general election are valued. There were no major obstacles, except in some cases. For instance, complaints were made against "political money" which applicants said they reported at the time. Another was the IEC delay of announcing the preliminary results without providing good reasons, confusing the candidates and the public. Another one was the theft of the Central Badia ballot boxes, which represented an unprecedented serious mistake. The IEC needs to take heed so these incidents would not be repeated in the future and in the upcoming local elections.
- 6.3. The IEC website election's official source was slow to update, acting after the other forms of media communications which published the detailed statements made by IEC officials. If it intends to present itself as the source of power and reliability for the election results it needs to take serious steps to solve these problems.
- 6.4. The low turnout in the major cities of Amman, Irbid and Zarqa in contrast with other areas, should force the IEC to look into the issue further to try to find ways of reversing it. Recommendations need to be made to encourage

greater number of voters to practice their constitutional right. In fact, their reservations of not going to the polls needs to be tackled in cooperation with the new government and the Lower House of Parliament.

- 6.5. Except for the IAF, the parties that lost in the last election are facing significant challenges. They need to unite their efforts and strive to set a suitable formula to develop and expand their grassroots. They could find good leverage if the opposition parties meet in one bloc, those of the centre in another and perhaps a third alliance. They could also cooperate in national and pan-Arab action to establish a common interest in light of the differences in political and intellectual attitudes to other issues. This is the typical case in coalitions between states and parties all over the world.
- 6.6. As for the legislature itself, it is facing a challenge to present a model of professional and democratic performance to change the citizens' stereotype prevailing over past houses of parliament. That would help much in re-building the confidence lost in MPs because the great majority in the past had given "carte-blanche" approvals to governments and their political and economic policies. This is not to say anything about the quarrels seen under the dome, especially in the previous Lower House session and over the past years.
- 6.7. Finally, the Jordan political system and government should adopt the royal directives and documents to truly advance the Kingdom's politics and democracy and create a genuine partnership between the executive and legislative authorities to build a model for joint national action. This way, the youth and other important sectors in society would have greater confidence in serving the homeland away from exclusion and accusations which do not build nor reinforce a nation.